

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



اليوم الدراسي 1

الجامعي الجديد L.M.D (أسسه وتطبيقاته)

يوم 21 أفريل 2007





✍ : عميد كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية
د. يحي عز الدين

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله:
لاشك بأن نظام (LMD) حديث التطبيق في
الجامعة الجزائرية، وإن الكلام عن إيجابياته قد
صار ضرباً من الماضي كونه فرض نفسه بما حمله
من آليات مرتبطة أساساً بتحديات العولمة وخاصة
الامتلاك لخاصية اللغة الرقمية (المعلوماتية) ولغة
الآخر، هاتان الشفتان اللتان لاتعرف حدود التاريخ
والجغرافيا بقدر ما تعرف فرض الحاضر واستشراف
المستقبل .

وجامعة أدرار حاولت خوض غمار (LMD)
بكل روية وهدوء لتشارك بقية الجامعات الوطنية
ونأمل أن تنال كليتنا فضل السبق إلى تبني هذا
النظام في ميادين العلوم الاجتماعية والعلوم
الإنسانية لتتفتح آفاق المسارات والتخصصات
المختلفة بكل موضوعية وواقعية وتدرج حتى تصل
إلى تذليل الصعوبات والعقبات، والإجابة عما يُطرح
من إشكالات، وفي هذا الإطار يأتي اليوم الدراسي
الموسوم ب: النظام الجامعي الجديد (LMD)
أسسه وتطبيقاته يوم 21 أبريل 2007 ليكون فاتحة
خير على المؤطرين والطلبة، فلنكن في مستوى هذا
الحدث، والله ولي التوفيق.

اليوم الدراسي الأول

النظام الجامعي الجديد L.M.D
(أسسه وتطبيقاته)

• رئيس اللجنة العلمية:

د. يحي عز الدين.

• نائب رئيس اللجنة العلمية:

أ. خير الدين شترة.

• اللجنة العلمية:

أ. دحمان تواتي.

أ. موفق طيب شريف

أ. رضا نعيجة.

أ. عبد الله خي.

أ. عبد الحميد بلعباس.

☎ : 049 . 96 . 02 . 20

049 . 96 . 85 . 32

@ : Fshi 2007 @ naseej . com

✉ : جامعة أدرار . شارع 11 ديسمبر

1960 – أدرار

البرنامج العام لليوم الدراسي الأول:
النظام الجامعي الجديد L.M.D
- أسسه وتطبيقاته -

السبت 21/أفريل 2007: الفترة الصباحية: 08:30- 12:40 (مدرج جمال أقاسم)

08:30 – 09:00 حفل الافتتاح

- آيات بينات من القرآن الكريم
- السلام الوطني
- كلمة السيد مدير الجامعة
- كلمة السيد عميد الكلية
- كلمة رئيس قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية

09:00 – 09:30 استراحة

المقرر خي عبد الله

الجلسة الأولى برئاسة: د/ المصري مبروك " عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية "

أ/ عثمان مداحي	التعريف بالنظام الجامعي الجديد ل.م.د.	09 : 30 – 09 : 45	المحاضرة الأولى
أ/ رضا نعيمة	التعليم الجامعي من التقليد إلى التجريب	09 : 45 – 10 : 00	المحاضرة الثانية
أ/ مرموري بشير	طريقة إعداد مشروع للإنظام إلى نظام ل.م.د.	10 : 00 – 10 : 15	المحاضرة الثالثة
أ/ موفق الطيب الشريف	المصطلحات التنظيمية والبيداغوجية لنظام ل.م.د.	10 : 15 – 10 : 30	المحاضرة الرابعة

11:00 – 10:30 المناقشة

المقرر: أ/ سلامي فاطمة

الجلسة الثانية برئاسة: د/ بومدين محمد . أستاذ محاضر بقسم الحقوق

أ/ شترة خير الدين	معوقات تنفيذ النظام الجامعي الجديد	11 : 10 – 11 : 25	المحاضرة الأولى
أ/ بوهانية بشير	ما هو دور الليسانسيات في الليسانس المهنية ؟	11 : 25 – 11 : 40	المحاضرة الثانية
أ/ قنفود محمد	المتطلبات الأكاديمية والبيداغوجية والمادية لنظام ل.م.د.	11 : 40 – 11 : 55	المحاضرة الثالثة
أ/ نبيل حليلو	مهارات التدريس الحديثة وأهميتها في نظام ل.م.د. - المناقشة	11 : 55 – 12 : 10	المحاضرة الرابعة
أ/ مقلاتي عبد الله	المناقشة	12 : 10 – 12 : 40	

15.00-16.15 الفترة المسائية

الجلسة الثالثة برئاسة: د/ عوماري محمد عميد كلية العلوم والعلوم الهندسية المقرر بلعباس عبد الحميد

أ/ باخوية ادريس	التعريف بأهم المصطلحات البيداغوجية في النظام الجامعي الجديد	15 : 00 – 15 : 15	المحاضرة الأولى
د/ دباغ محمد	التقويم البيداغوجي في إطار ل.م.د.	15 : 15 – 15 : 30	المحاضرة الثانية
أ/ بن خوية إدريس	عملية التقويم ودورها في تقييم المادة المعرفية ومتابعة سيرورتها	15 : 30 – 15 : 45	المحاضرة الثالثة
أ/ سلامي فاطمة	دراسة ميدانية حول نظام ل.م.د بجامعة أدرار -إستيبيان-	15 : 45 – 16 : 00	المحاضرة الرابعة
أ/ بلعباس عبد الحميد	معايير تقييم معارف الطالب في نظام التعليم الجديد ل.م.د.	16 : 00 – 16 : 15	المحاضرة الخامسة

المناقشة

16 : 15 – 16 : 00

اختتام الأشغال وقراءة التوصيات

17:00

و شروط تطبيقه، و ما هي الصعوبات و العوائق التي تعترض تطبيق هذا النظام و نجاحه.

المبادئ الخمس الأساسية:

هناك خمسة مبادئ أساسية يتميز بها النظام الجديد:

- حركية دولية و وطنية.
- التنوع في المسالك.
- الأخذ بعين الاعتبار لاتلاف وتيرة التكوين و التدريب للطلاب.
- التوجيه و إعادة التوجيه.
- تطوير التكوين المتعدد التخصصات.
- تعريف و هيكلية النظام الجديد:

النظام التعليم الجامعي الجديد (ل م د) هو نظام يتكون من ثلاث شهادات ، شهادة الليسانس(ل)، و التي يقابلها تكويننا جامعا يماثل بكالوريا زاندا ثلاث سنوات، و شهادة الماستر (م) و الذي يماثل بكالوريا زاندا خمس سنوات، و شهادة الدكتوراه(د) و الذي يماثل بكالوريا زاندا ثماني سنوات (على الأقل). و يمكن التمييز في التكوين الخاص بالليسانس بين ليسانس أكاديمية و ليسانس مهنية ، و يتم التمييز في أغلب الحالات في السنة الثالثة ، كما يمكن التمييز في التكوين الخاص بالماستر بين ماستر بحث ، و ماستر مهني ، بحيث يتم تخصيص الأول للطلبة الذين يرغبون مواصلة دراسات الدكتوراه.

و يتم التكوين للحصول على شهادة الليسانس "نظام جديد" على مدى ست سداسيات ، و يتم في مجالات (Domaines) تكوين تضم مجموعة من الفروع (Disciplines) و التخصصات (Mentions) و الشعب (Spécialités) في شكل مسالك (Parcours) تكوين نموذجية.

و يتم هيكلة مسالك التكوين على مستوى الليسانس كما يلي:

أ- الشكل التنظيمي العام للتكوين في الليسانس

مرحلة التعرف على الحياة الجامعية و التكيف معها و اكتشاف التخصصات	السنة الأولى س1 + س2
مرحلة تعميق المعارف و التوجيه التدريجي	السنة الثانية س3 + س4
معرفة التخصص و اكتشاف المعارف و الكفاءات في التخصص المختار	السنة الثالثة س5 + س6

ب- الشكل التنظيمي العام في إطار الليسانس (لمجال أو فرع معين)

السنة الأولى س1 + س2	السنة الأولى للتوجيه: التعليم مشترك لجميع الفروع
السنة الثانية س3 + س4	تعليم مشترك بنسبة 80% و تعليم متخصص بنسبة 20% حسب التخصص المختار
السنة الثالثة س5 + س6	تعليم متخصص بنسبة 80% و مشترك بنسبة 20% حسب التخصص و الفرع المختار

المجالات: مؤسسة تعليمية بتحديد مجالات التكوين الخاصة بها ، و التي تكون إما داخلية أو مقترحة أو في شكل إتفاقات ما بين الجامعات.

تضم المجالات مجموعة من الفروع المتماثلة و التي تسمح بإظهار الكفاءات البيداغوجية و العلمية للجامعة . و تقوم كل

• الأستاذ: أ. عثمان مداحي
• عنوان المداخلة: التعريف بالنظام الجامعي الجديد ل.م.د.

مقدمة:

شرعت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في إدخال إصلاح على التعليم الجامعي يتمثل في نظام جديد للتعليم الجامعي يدعى نظام ل م د (ليسانس، ماستر، دكتوراه) ، و قد جذب هذا النظام الجديد انتباه الأسرة الجامعية من أساتذة و طلبة و إدارة، نظرا للأطروحات الجديدة التي أتى بها سواء من حيث المزايا و الخصائص البيداغوجية التي يتميز بها ، و الأهداف التي يسعى لتحقيقها، و الشروط اللازمة لتطبيقه.

و قد اعترض تطبيق هذا النظام الجديد مجموعة من الصعوبات و العراقيل ، جعلت الكثير من الأساتذة و الطلبة يفقدون الحماسة التي استقبلوا بها هذا النظام ، و الآمال التي علقوها عليه للانتقال بالتعليم الجامعي إلى مستوى يسمح بالاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية من توفير ليدعاملة مؤهلة ، و من إطارات تتولى مسؤولية تسيير الاقتصاد الوطني ، و مختلف المؤسسات الأخرى، و جعل الشهادات الجامعية الوطنية في مستوى الشهادات العالمية ، و من ثم توفير فرصة و امكانية الانتقال إلى الخارج و مواصلة الدراسات العليا في مختلف الجامعات التي تعمل بهذا النظام ، و الذي أصبح مطبقا في العديد من الدول، في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و الدول الأوروبية ، و هي الدول التي يقصدها معظم الطلبة الجزائريون لمواصلة الدراسات العليا.

و سوف نحاول في هذه الورقة التطرق إلى تعريف النظام الجديد ، و هيكلته مزاياها و خصائصها ذلك من الناحية النظرية،

و هذا وفق تنظيم بيداغوجي يوفر تعليماً إلزامياً و تعليماً اختيارياً، مما يسمح للطالب ببناء مسلكه.

و يتم تنظيم المسالك في وحدات تعليم متمفصلة فيما بينها بانسجام مع إهداف التكوين ، و تتضمن المسالك:

- وحدات تعليم أساسية. Unités d'Enseignement Fondamental
- وحدات تعليم إكتشافية. Unités d'Enseignement Fondamental
- وحدات تعليم مشتركة. Unités d'Enseignement Transversales
- وحدات تعليم للتخصص Unités d'Enseignement de Spécialité.

و تتكون كل وحدة تعليم من مادة أو أكثر تقدم على شكل من أشكال التعليم (دروس نظرية، أعمال تطبيقية، أعمال موجهة، محاضرات، ندوات، تدريبات....)

وحدات القياس:

يتم تزويد كل وحدة تعليم و كل مادة من المواد المكونة لها بقيمة في شكل وحدات قياسية، و كل وحدة تعليم تتكون من 30 وحدة قياس على الأكثر . و يتم تحديد الوحدات القياسية بالاستناد إلى الحجم الساعي السداسي الحضورى الضرورى لاكتساب المعارف و الكفاءات، إضافة إلى العمل الفردي و العمل الجماعي ، تقارير، مذكرات، تربيص،.... و كل وحدة قياس تقابل 20 ساعة.

إن الحصول على وحدة التعليم يعني اكتساب الوحدات القياسية المرتبطة بها. و تكون وحدة القياس قابلة للاكتساب (Capitalisable) ضمن نفس مسلك التكوين و قابلة للتحويل (Transférable) نحو أي مسلك آخر يتضمن وحدة التعليم المذكورة.

بطاقة نموذجية لهيكله وحدات التعليم

و كل التكوين الذي يتم على مستوى النظام الجديد تم تجميعه ضمن مجالات ، و هناك حالياً إثنا عشرة مجالاً، إلا أنه يمكن للجامعات إقتراح مجالات تستجيب لخصوصيتها ، و هذه المجالات هي:

- 1- علوم المادة.
- 2- علوم و تكنولوجيا.
- 3- رياضيات و إعلام آلي.
- 4- علوم الأرض و الكون.
- 5- علوم الطبيعة و الحياة.
- 6- علوم إقتصادية، مالية، تسيير، و علوم تجارية.
- 7- علوم إدارية و قانونية.
- 8- علوم إجتماعية و إنسانية.
- 1-8 - علوم إجتماعية.
- 2-8 - علوم إنسانية.
- 3-8 - آداب عربية.
- 4-8 - لغة أمازيغية.
- 5-8 - لغات أجنبية.
- 9- فنون و رياضة.
- 10- علوم إسلامية.
- 11- علوم الصحة.
- 12- هندسة.

و كل مجال يحتوي على مجموعة من الفروع ، و كل فرع مجزأ إلى شعب .

مثال المجال الأول علوم المادة، يحتوي على فرع "علوم الهندسة" و الذي يتجزأ إلى شعبة " هندسة كهربائية". وهكذا لبقية المجالات. المسلك:

يتمثل المسلك في ارتقاء الطالب ضمن مجموعة متماثلة من المواد التي تخدم المشروع الفردي أو المهني للطالب، و يتضمن التكوين حسب المسلك تعليماً نظرياً و منهجياً و عملياً و تطبيقياً،

الوحدة	المادة	العلامة /20	المعامل	القياس
وحدة التعليم الأساسية 1	رياضيات 1		3	6
	فيزياء 1		3	6
	كيمياء 1		3	6
	معدل و ت أ 1		9	18
وحدة التعليم المنهجية 1	أعمال تطبيقية فيزياء 1		2	2
	أعمال تطبيقية كيمياء 1		2	2
	إعلام آلي 1		2	3
	فرنسية 1		1	1
	معدل و ت م 1		7	8

2	1		فيزياء و تطبيقات	وحدة التعليم
2	1		يولوجيا	الاكتشافية 1
4	2		معدل و ت إ 1	
/30	18		معدل السداسي	
6	3		رياضيات 2	وحدة التعليم
6	3		فيزياء 2	الأساسية 2
6	3		كيمياء 2	
18	9		معدل و ت أ 2	
2	2		أعمال تطبيقية فيزياء 2	وحدة التعليم
2	2		أعمال تطبيقية كيمياء 2	المنهجية 2
5	3		إعلام آلي 2	
9	7		معدل و ت م 2	
1	1		فرنسية 2	وحدة التعليم
2	1		تاريخ العلوم 2	الاكتشافية 2
3	2		معدل و ت إ 2	
/30	18		معدل السداسي	
/60			مجموع وحدات القياس خلال السنة	

الشمولي)، وأما يكون التقييم مستمرا من خلال الأعمال التطبيقية و الأعمال الفردية التي يقوم بها الطالب من تقديم للتقارير ، و إجراء التدريبات و التربصات المهنية، و من أعمال المطالعة و البحث عبر الأنترنت، و التقييم المستمر يسمح للطالب بالحصول على كفاءات علمية و مهنية كفيلة بأن تضمن له خوض غمار مستقبل ما بعد التخرج بقدرات و مستوى مقبول.

4- النقطة الإقصائية و إجراء المقاصة بين الوحدات: في النظام الجديد لا وجود للنقطة الإقصائية ، لأن على الطالب أن يتحصل على معدل عشرة من عشرين للحصول على مجموع الوحدات القياسية الخاصة لاسداسي ، كما يمكن ضمن هذا النظام الجديد إجراء المقاصة بين المواد في إطار نفس وحدة التعليم، و بين الوحدات فيما بينها.

5- تحديد الأهداف السداسية لوحدة التعليم: يجب على كل مسؤول وحدة تعليم تحديد ما هي الأهداف التي يرتجى تحقيقها من وحدة التعليم خلل السداسي، لأن الأهداف تختلف من وحدة تعليم إلى أخرى، كما تختلف الأهداف لنفس وحدة في تخصصين أو فرعين مختلفين.

مزايا النظام الجديد (ل م د):

يتكون النظام الجديد على الأقل من الناحية النظرية على جملة من المزايا هي:

- يسمح تعميم النظام الجديد (ل م د) بالقضاء على مشكلة معادلة الشهادات سوء على المستوى الوطني أو الدولي، و

المصدر: وثيقة متحصل عليها من جامعة محمد

بوضياف وهران

الخصائص البيداغوجية للنظام الجديد (ل م د):

يتميز النظام الجديد (ل م د) على المستوى البيداغوجي بمجموعة من الخصائص تجعله متميزا و مختلفا عن النظام القديم، و هذا التجديد في الوسائل البيداغوجية ناتج عن التطور الحاصل في أساليب التعليم الحديثة و في وسائل الاتصال، و في الأهداف المنتظرة من نواتج التعليم ، و يتمثل هذا التجديد في النقاط التالية :

1-الإشراف: في النظام الجديد عملية الإشراف تختلف عنه عما هو في النظام القديم، بحيث أن كل طالب يكون تحت إشراف و متابعة و مساعدة أستاذ يعمل على تسهيل عملية نجاح الطالب و ضمان التوافق و التجانس البيداغوجي لمسلكه و يساعده في عملية التوجيه و اختيار التخصص الذي يئمه.

2-إعطاء الأولوية للعمل الفردي و الجماعي : في النظام الجديد يتم تقليص عدد ساعات المحاضرات و التركيز على العمل الفردي للطالب من خلال التقارير و العمل الوثائقي، و البحث في الأنترنت و المكتبات و العمل الجماعي ، من أعمال تطبيقية و تدريبات مهنية و تربصات، و هذا ما يجعل من الطالب سيد تكوينه.

3- التقييم المستمر: في النظام الجديد لا يتم تقييم الطالب من خلال الامتحانات التي تجري في نهاية السداسي، و خلال الامتحان الاستدراكي في بداية سبتمبر فقط مع عدم وجود الامتحان

المبدول من طرفهم بمقابل مالي، و ذلك لغياب نص قانوني يسمح بذلك.

- الاختيار بين النظام القديم و الجديد: لابد على السلطات العمومية إن أرادت إحلال النظام الجديد مكان النظام القديم أن تقوم بإغلاق النظام القديم ، حتى لا يبقى مجالاً للترددو لكي توجه كل الجهود، جهود الأساتذة و الطلبة و الإدارة لإنجاح هذا النظام ، إن كان هذا النظام فعلاً يستجيب لاحتياجات التكوين و يلي رغبات الطلبة ، و يحقق الأهداف المرجوة منه ، لاسيما مد المؤسسات بإطارات مسيرة ذات كفاءة عالية.

خاتمة:

يعتبر النظام الجديد (ل م د) بما يحمله من تجديد بيداغوجي، و بما يوفره من نتائج من خلال الأهداف التي يتوخى تحقيقها فرصة لإحداث إصلاح في التعليم العالي، يجعل هذا الأخير يستجيب للمتطلبات التي تقتضيها التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي إن في مجال الاقتصاد أو الاتصال أو وسائل التعليم الحديثة، و لحدوث هذا الأثر لابد أن يكون هذا الإصلاح متبوعاً بإصلاح و تغيير على المستوى الوطني في منظومة الاقتصاد و أنماط التسيير و وسائل التعليم المتبعة، و جعل التعليم الجامعي يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني، و مختلف المؤسسات و ليس من أجل التكوين و منح الشهادات و تخريج جيش من الإطارات سيلتحق معظم أفرادهم بقائمة البطالين، أو بقائمة الأدمغة المهاجرة إلى الخارج، بعد أن تسد كل الأبواب أمامها داخل البلد.

كما يجب توفير الوسائل المادية و البيداغوجية من عيالك استقبال و وسائل اتصال ، و جعل الربط بشبكة الأنترنت متيسراً لكل طالب ، إضافة إلى إعادة الإعتبار للأستاذ الجامعي و إعطائه المكانة اللائقة به داخل المجتمع بوصفه يمثل النخبة المثقفة، و ذلك من خلال توفير الحماية القانونية له من خلال القانون الأساسي للأستاذ، و توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية و ذلك بإعادة النظر في الأجور و تأمينها بما يضمن تفرغه لوظيفته الأساسية و هي التعليم و البحث .

المصادر:

I-النصوص القانونية:

- مرسوم تنفيذي رقم 371/04 بتاريخ 2004/11/21 و المتعلق بإنشاء شهادة ليسانس "نظام جديد".
- قرار بتاريخ 2005/10/23 يحدد تنظيم التعليم و ضبط كفايات مراقبة المعارف و الكفاءات و الانتقال في دراسات الليسانس "نظام جديد".

من ثم يسمح بحركية كبيرة للطلبة و بدون أي قيود أو شروط على الأقل على المستوى الوطني، و مستقبلاً على المستوى الدولي.

- يوفر النظام الجديد نوعاً من الاستقلالية للجامعات في اختيار التخصصات و تحديدها بناء على التأطير المتوفر ، و على منافذ العمل الموجودة على مستوى الولاية أو محيط الجامعة التي تعمل ضمنه، أو الجهة التي تنتمي إليها .
- النظام الجديد (ل م د) هو نظام عالمي يعمل على إحداث التجانس بين التعليم في مختلف بلدان العالم على الأقل في التخصصات العلمية.
- القضاء على نظام التوجيه لأن الطالب هو الذي يختار التخصص الذي يريده، بمساعدة مشرف يعمل على تسهيل عملية إختيار التخصص الملائم.
- وحدات التعليم في النظام الجديد قابلة للاكتساب و للتحويل في تخصص آخر يشمل نفس وحدة تعليم في حالة تغيير الطالب التخصص.
- نسبة الانقطاع ضعيفة مقارنة بالنظام القديم، ففي النظام القديم كانت نسبة الانقطاع مرتفعة تصل أحياناً إلى 20% ، بينما في النظام الجديد فهي بنسبة 04% .
- إقامة علاقات شراكة و تعاون مع القطاع الاقتصادي ، ذلك من خلال شهادة ليسانس مهنية و التي تتطلب القيام بتربصات على مستوى المؤسسات الاقتصادية.
شروط نجاح النظام الجديد (ل م د):

يتطلب نجاح النظام الجديد (ل م د) بخصائصه البيداغوجية الجديدة، و أهدافه المتوخاة توفر جملة من الشروط أهمها:
- ضرورة توفر المؤطرين في التخصصات: إذ لابد من توفر أساتذة دائمين في التخصصات المختارة يتولون مسؤولية إعداد البرامج البيداغوجية و متابعتها ، و كذا عملية الإشراف على الطلبة و مساعدتهم خلال كل المسار البيداغوجي لهم.
- ضرورة توفر الوسائل: يعتمد النظام الجديد بدرجة كبيرة على الأعمال التطبيقية ، و بالتالي ضرورة توفير المخابر بمختلف التجهيزات، كما يعتمد على الإعلام الآلي و البحث عبر الأنترنت، و من ثم ضرورة توفير أجهزة الاعلام الآليو الربط بالأنترنت بالعدد الكافي و في الوقت اللازم.
- مكافأة الأساتذة مقابل عملية الإشراف: في النظام الجديد الإشراف عملية مستمرة و متواصلة ، و يتوجب على كل أستاذ الإشراف على مجموعة من الطلبة و متابعتهم و مساعدتهم و توجيههم طيلة مساره البيداغوجي، و هذا ما لم يكن موجوداً في النظام القديم، و يعزف الكثير من الأساتذة عن النظام الجديد لأنه لا يقابل الجهد الإضافي

II-الموئائق:

Vocabulaire (LMD Licence Master Doctorat) –
Conférence Nationale
des Universités MESRS.
- www.univ –tlemcen.dz /lmd

III-المقابلات:

- مقابلة مع الأستاذ لحفة فريد مسؤول نظام ل م د جامعة تلمسان .
- مقابلة مع الأستاذ بودية نائب مدير مكلف بالبيداغوجية جامعة محمد بوضياف وهران.

• الأستاذ: أ. موفق طيب شريف

• عنوان المداخلة: طريقة إعداد مشروع

للإنضمام إلى LMD

مقدمة:

الخط البياني العام لنظام ل.م.د.



يرتكز الإصلاح في نظام (ل.م.د) على إعادة تشكيل محتوى التعليم وعلى إعادة صياغة شاملة تتضمن تحيين وإعادة تنظيم البرامج والتسيير البيداغوجي.

حتى يضمن تتبع عروض التكوين في النظام الجديد الذي سيسمح بالانتقال من منطق المسارات الإجبارية إلى منطق مسارات أكثر ليونة، مع تزايد حصة الفردية، وحتى يسمح بتجديد النشاطات البيداغوجية، وتطوير آليات التأهيل، والتقييم وتحسين الاستقبال، ومتابعة الطالب، لهذه الأسباب فإنه قد شرع في تكوين خلايا لمتابعة نظام "ل.م.د" على المستوى المركزي وعلى مستوى الكليات والأقسام.

خلية متابعة "ل.م.د" للجامعة:

مهامها: يجب أن:

- 1- تهتم بالماستر والليسانس؛
- 2- السهر على المطابقة والجدية لعروض التكوين، وعلى الانسجام مع مشروع المؤسسة، وعلى التلائم بالنسبة للعروض المتوافرة؛
- 3- نشر المعلومات المتعلقة ب (ل.م.د) وخصوصا عن طريق الورشات، والأيام الدراسية، والملتقيات...).
- 4- إحصاء وجمع الوثائق والنصوص والمنكرات والمحاضرات والبرامج والاقتراحات لكل عروض (ل.م.د) للجامعة؛
- 5- السهر على احترام تطبيق (ل.م.د) (التقويم، التدرج، التحويل...).

6- المشاركة في إنشاء جهاز استقبال، وإعلام، ومتابعة وإسناد لتسهيل توجيه الطالب، وضمان إنسجام مساره البيداغوجي، والعمل على إنجاح مشروعه ومساره وأخيرا السماح للطالب بالتموقع في تدرجه وتفعيل مساره.

7- كل النشاطات التي تقوم بها الخلية يتم تبليغها إلى الهيئات العلمية للجامعة، المخولة وحدها للنظر في صحتها.

خلية متابعة "ل.م.د" للميدان:

هذا التنظيم مرهون بحسب تواجد الميادين في الكليات.

مهامها: يجب أن:

- 1- تنسق مع خلية ل.م.د للجامعة؛
- 2- الاهتمام بالماستر والليسانس؛
- 3- التنسيق في المجال؛
- 4- إعلام فرق التكوين؛
- 5- القيام بالمتابعة البيداغوجية؛
- 6- السهر على التطبيق السليم للتعليم؛
- 7- جعل جسور العلاقات عملية؛
- 8- العمل على إنضاج فكرة (Tutorat) بتنظيم ورشات الشرح؛
- 9- المشاركة في إنشاء خلايا عمل وفرق التكوين على مستوى القسم.

نشاطات تكميلية:

- يجب أن تنشأ ثلاثة أنماط من النشاطات التكميلية:

- 1- إعادة هيكلة الدراسات: المساعدة على إعادة تعريف المقترحات البيداغوجية، وعلى إنشاء أنظمة الوحدات القياسية (Crédits)، وعلى إعادة تنظيم سداسيات الدراسة في الإطار الجديد (ل.م.د) في هيكلة التعليم حتى تسهل مقروئية التكوين، وبث حركية (Mobilité) داخلية وخارجية للطالب ولأساتذته؛
- 2- تسهيل الاندماج المهني للمتخرجين، ولعل هذا ما سيفضي إلى إنشاء تكوينات جديدة مؤهلة مهنيا خصوصا على مستوى الليسانس (الليسانس المهنية) مع المساهمة في إنشاء ماستر مؤهل مهنيا؛
- 3- تحسين نوعية العرض وهياكل التكوين وأقلمة التسيير الجامعي وخصوصا مصالح التمدريس. يتعلق الأمر هنا بإيجاد آلية الانتقال الناجح إلى النظام التعليمي الجديد بواسطة نقل الهندسة الإدارية، مستهدفا بذلك

إعادة التنظيم الإداري والبيداغوجي للجامعة، ومدرجا بذلك إنشاء نظام سير جديد.

يمثل المسار التكويني لأجل الحصول على شهادة نوعا من الإعداد المتناسك لمجموعة من الوحدات التعليمية المحددة من قبل الفرق البيداغوجية وفق كفاءات وتبعاً لأهداف .

وتصادق السلطة الوصية على ذلك وبإمكان المسارات المختلفة المعروضة إدماج المقاربات العبر تخصصات، والمتعددة التخصص والتمهينية . وتسمح من جهة بالتوجيه التدريجي للطالب تبعاً لمشروعه المهني أو الشخصي من جهة أخرى تأخذ بعين الاعتبار تنوع الجمهور وكذلك حاجاته ودوافعه.

التنظيم ومسارات التكوين:

يرتب تنظيم مسالك التكوين حسب الميادين، والشعب، والتخصصات.

قائمة الميادين والشعب والتخصصات في التكوين العالي المضبوطة من قبل القرار رقم 198 والمؤرخ في أكتوبر 2005 تطبيقاً للمادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 04 - 371 المؤرخ بـ: 21 نوفمبر 2004. ميادين التكوين هي بعدد أحد عشر ميداناً: علوم المادة، العلوم والتكنولوجيات، الرياضيات المعلوماتية، علوم الطبيعة والحياة، علوم الأرض والكون، آداب ولغات أجنبية، حقوق، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العلوم الاجتماعية والإنسانية، العلوم التكنولوجية للنشاطات الجسمانية والرياضة.

المسار التكويني

يمثل المسار التكويني لأجل الحصول على شهادة نوعا من الإعداد المتناسك لمجموعة من الوحدات التعليمية المحددة من قبل الفرق البيداغوجية وفق كفاءات وتبعاً لأهداف .

وتصادق السلطة الوصية على ذلك وبإمكان المسارات المختلفة المعروضة إدماج المقاربات العبر تخصصات، والمتعددة التخصص والتمهينية . وتسمح من جهة بالتوجيه التدريجي للطالب تبعاً لمشروعه المهني أو الشخصي من جهة أخرى تأخذ بعين الاعتبار تنوع الجمهور وكذلك حاجاته ودوافعه.

وحدات التعليم:

تنظم الدراسة على شكل وحدات تعليمية (وت) وهي عبارة عن مجموعات تعليمية (مقاييس / مواد) تتم فصل بطريقة بيداغوجية متماسكة ووفق منطق للتدرج يهدف إلى إكتساب الكفاءات المحددة.

وتقدم هذه الوحدات على مدار سداسي.

تنوزع هذه الوحدات التعليمية إلى ثلاثة أصناف:

وحدة التعليم الأساسي: وتجمع ضمنها مواد التعليم القاعدي الضروري لمواصلة الدراسة في الشعبة المعنية .

وحدة التعليم للإكتشاف: وتجمع مواد التعليم التي تسمح بتوسيع أفق معارف الطالب وتفتح له، في حالة إعادة توجيهه، تطلعات جديدة بفضل تداخل التخصصات التي تميز تصور وحدة التعليم.

- وحدة التعليم المعترض: وهي تجمع مواد التعليم (لغات أجنبية، إعلام آلي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الإنسانيات...) التي تمنح الأدوات الضرورية لاكتساب الثقافة العامة والتقنيات المنهجية التي تنمي الاستعدادات للإندماج والتكيف المهنيين ضمن بيئة في حركية مستمرة. الإلتزامات:

الإلتزام هو وحدة قياس للدروس المكتسبة. وهكذا، تملك كل وحدة تعليمية قيمة محددة على شكل اعتمادات. ويعبر عن هذه القيمة بالأعداد وتحدد وفق العمل المنجز من قبل الطالب (دراسة، عمل شخصي، مذكرات، مشاريع، تربصات...) وهكذا تترجم هذه المكتسبات النهائية في مجال المعارف والكفاءات على شكل اعتمادات.

ويشكل الاعتماد وحدة لقيمة خاصة بالسلم المرجعي نفسه والمشارك بين جميع المؤسسات الجامعية. وبهذه الصفة فهو قابل للحياة والتحويل .

وتسمح هذه المرجعية المشتركة بتحديد القيمة على شكل اعتماد لمجموع الشهادات، وتعين هذه المرجعية المشتركة -180 اعتماداً بالنسبة لليسانس و 300 اعتماداً (180+120) بالنسبة للماستر. ويقيم السداسي بثلاثين اعتماداً.

• الأستاذ: أ. بشير بوهانية

• عنوان المداخلة: ماهو دور اللسانيات

في اللسانيات المهنية

tons de la voix, stress, intonation, etc.) des segments (consonnes ou voyelles) et syllabes (consonnes + voyelles) dans une langue ou une autre.

Introduction

A l'instar de l'ancien système pédagogique qui consiste en quatre années d'enseignement, le LMD (Licence Master Doctorat) se subdivise en trois paliers successifs. Le premier est une licence de trois années qui, elle-même, se divise en licence académique et licence professionnelle. Le Master est obtenu deux années après la licence ; il est aussi divisé en Master académique, ou de recherche, et Master professionnel. Le doctorat est l'aboutissement de huit années de travail après le baccalauréat. Notre communication se veut être une réflexion sur le rôle de la linguistique, en tant que science du langage, dans la formation académique et professionnelle du LMD : est-ce que la linguistique aide les apprenants à mieux apprendre, comprendre et maîtriser la langue cible ?

1. La Science du langage dans la licence

d'Anglais traditionnelle

Dans l'ancien système pédagogique de licence d'Anglais, aussi appelée licence d'enseignement, la linguistique occupe une place prépondérante dans le cursus. Elle est enseignée durant les quatre années de licence sous la forme de linguistique et phonétique anglaises. Dans le premier cas, la linguistique générale est dispensée en 1^{ère} année, suivie de la linguistique structurale en 2^{ème} année. Les introductions aux différents domaines d'études et recherches en linguistique sont le programme de la 3^{ème} année, alors qu'en 4^{ème} la sociolinguistique et la psycholinguistique sont les principaux sujets.

La phonétique, quant à elle, est enseignée en cours et TD pour permettre aux étudiants de mieux appréhender les 'sons' (consonnes et voyelles) de la langue anglaise, et d'avoir une meilleure pratique orale et auditive de ces derniers. Au contraire de deux premières années, la phonologie caractérise la 3^{ème} année de licence. Elle permet de contraster entre la prononciation (accent) et la fonction (phonèmes,

1.1 Rôle de la linguistique dans la licence

La linguistique a plusieurs rôles dans la licence de langues étrangères. Elle permet aux apprenants de percevoir ce qu'est une langue, et ensuite de comprendre la fonction de celle-ci dans le phénomène de la communication orale et/ou écrite. La symbolique de la langue dans la société où elle est utilisée est le rôle de la sociolinguistique. C'est grâce à la linguistique qu'on comprend qu'une langue est un ensemble (système= structure) de signes 'arbitraires' qui se composent de signifiants (les mots) et signifiés (les concepts=idées=images). Le sujet le plus important est de définir qu'est-ce que la langue et qu'est-ce que la linguistique d'un point de vue purement scientifique.

La linguistique est définie comme étant l'étude scientifique du langage. Cependant, cette définition n'a pas toujours été acceptée par la communauté scientifique. On reprochait à la linguistique son caractère philosophique et grammatical qui est loin de ressembler aux sciences connues (la chimie, les mathématiques, la médecine, la physique, etc.) L'étudiant de licence doit savoir que dans les cours de linguistique, les théories et hypothèses émises sont vérifiables scientifiquement, c'est-à-dire qu'elles sont testées et vérifiées selon des méthodes développées dans d'autres domaines de recherche.

A travers les cours de linguistique générale, l'apprenant verra que les langues se diversifient sur les plans morphologiques, phonétiques et phonologiques, ainsi que sémantiques et syntaxiques. Les introductions à la linguistique, et en particulier aux domaines de recherche de la linguistique moderne, permettent à l'étudiant de comprendre qu'elle est la différence entre 'langues' et 'dialectes' en dialectologie traditionnelle et moderne. La dialectologie traditionnelle prenait pour échantillon de recherche ce qu'on appelle communément les NORMs, c'est-à-dire Nonmobile, Old, Rural, Males.

L'échantillon se composait exclusivement d'hommes âgés, ruraux, et qui n'ont jamais ou presque quitté leur lieux de naissance. Dans ce domaine de recherche, les femmes étaient exclues. La dialectologie Moderne, aussi appelée Dialectologie Urbaine, fait l'inverse de la traditionnelle dans le sens qu'elle étudie toutes les composantes de la société sans aucune discrimination.

L'introduction à la psycholinguistique essaye de répondre à des questions fondamentales telles : « Comment acquiert-on une langue ? » ou « Quelles sont les étapes que traversent l'enfant pour acquérir une langue maternelle », ou celle qui dit « pourquoi acquiert-on la langue maternelle plus vite et beaucoup mieux que les langues apprises à l'école ? ». Les débats se font sur des questionnements tels l'apprentissages des langues à un age avancé, l'oubli ou la perte de la fonction langagière (aphasie), la perte de l'écriture (agraphie), etc. C'est aussi grâce à la sociolinguistique, en particulier, qu'on apprend que la langue n'est pas seulement un moyen de communication, mais aussi un lieu d'écriture sociale et psychologique. Quant l'enfant commence à grandir et à prononcer ses premiers mots, la société lui 'dicte' les expressions et les phrases appropriées à son sexe (Sexlect=masculin/féminin) et à son rôle (Genderlect) dans la société.

Cet aspect de socialisation se fait à travers la langue maternelle qui est en fait cloisonnée et délimitée par des normes langagières et communicatives. Lorsque l'enfant apprend une ou plusieurs langues, il s'ouvre sur d'autres champs linguistiques, d'autres mentalités, et d'autres cultures. L'étudiant apprendra que sa société ne lui permet pas de s'exprimer librement, mais qu'il doit suivre certaines traditions linguistiques qui gèrent l'acte de communication. Il apprendra aussi que parler peut se faire verbalement ou non (para linguistiquement) et gestuellement.

1.2 Rôle de la phonétique dans la licence

La phonétique générale est une science du langage qui met en avant les subtilités de la langue

maternelle, seconde, ou étrangère. Dans la licence d'anglais, par exemple, la phonétique est un cours durant lequel les étudiants non natifs de la langue anglaise découvrent les mélodies et rythmes de celle-ci. Ils sont confrontés à la réalité qui veut que la langue anglaise ait plus de voyelles que la langue arabe, et que la langue arabe ait plus de consonnes que l'anglaise. Ils apprennent aussi que le stress, ou l'emphase phonétique, qu'on met sur la syllabe d'un mot change son sens dans la langue cible.

Durant les deux premières années de licence, le cours de phonétique habitue l'apprenant à des prononciations différentes de sa langue maternelle. Les TD de phonétique apprennent à l'étudiant la prononciation correcte des consonnes et voyelles anglaises, et l'entraînent à écouter et reconnaître de nouveaux mots et tournures de phrases.

La phonologie, d'un autre côté, est une branche scientifique de la phonétique générale. Elle met en valeur les fonctions et contrastes des segments (consonnes et voyelles) de la langue. Elle montre aux étudiants que tout changement dans la prononciation, le ton de la voix, l'intonation, ou le pitch est susceptible de modifier le sens (meaning) d'un mot ou de toute une phrase. La phonologie apprend aux étudiants la diversité des langues.

La prosodie est un domaine de la phonologie qui se concentre sur les aspects transsegmentaux ou parasegmentaux de la langue. Dans les cours de prosodie, on montre à l'étudiant qu'un petit changement du timbre de la voie est susceptible de changer toute la signification d'une phrase. C'est aussi la prosodie qui enseigne aux étudiants l'importance de l'emphase (stress) sur un mot, une phrase ou une expression.

2. La linguistique dans le LMD

Si nous prenons la linguistique comme exemple, elle sera enseignée en première année comme linguistique générale. En deuxième année, le module sera 'introduction à la linguistique', c'est-à-dire une introduction aux divers domaines de recherche et d'étude de la linguistique tels que la dialectologie, l'ethnométhodologie, la

phonétique/phonologie, la psycholinguistique, la sociolinguistique, la stylistique, etc. Durant la dernière année, ou année de spécialisation, les étudiants devront choisir entre les diverses formules de recherche dans le domaine des sciences du langage pour obtenir soit une licence académique qui les mènera vers un Master et/ou un Doctorat en linguistique, ou une licence professionnelle qui les mènera vers le monde du travail. Dans les tableaux n°3 & 4, nous voyons les types d'occupations que pourrait avoir un étudiant dont la licence serait professionnelle ou académique.

Pour le système LMD, les grandes spécialités de langue (civilisation, linguistique, littérature, didactique, etc.) sont enseignées à des degrés et pourcentages différents. Ils varient de 20% en 1^{ère} année, à 50% puis 80% en 2^{ème} et 3^{ème} années, respectivement. Les deux derniers semestres de licence sont supposés être la période de spécialisation des études, comme nous le montre les deux tableaux suivants :

Tableau n°1: Aboutissement des matières principales de la licence LMD de langues

Matières/ Aboutissement	Académique	Professionnel
civilisation	+	+
Didactique	+	+
Linguistique	+	+
Littérature	+	+

Tableau n°2: Pourcentage des enseignements par matières et par semestres

Années/ contenu pédagogique	Général (en %)	Spécifique (en %)
1 ^{ère} année (S1 et S2)	80	20
2 ^{ème} année (S3 et S4)	50	50
3 ^{ème} année (S5 et S6)	20	80

Tableau n°3: Occupations hypothétiques pour une licence professionnelle de langues

Matières	Aboutissement
civilisation	Professeur d'histoire, etc.
Didactique	Inspecteur d'académie, etc.
Linguistique	Interprète, orthophoniste, traducteur, etc.
Littérature	Ecrivain, Journaliste, animateur radio, etc.

Tableau n°4: Occupations hypothétiques pour une licence académique de langues

Matières	Aboutissement
civilisation	Historien, etc.
Didactique	Didacticien, etc.
Linguistique	Dialectologue, linguiste, psycholinguiste, sociolinguiste, etc.
Littérature	Critique littéraire, etc.

3. La durée des cours, les crédits, et la

pondération

Dans les lignes qui suivent, nous essayons de poser certaines questions et en même temps essayons de donner des éclaircissements sur la structure de licence LMD.

3.1 Durée des cours

Une question s'impose à notre esprit : « est-ce que trois années sont suffisantes pour une bonne licence de langue ? » A notre humble avis la réponse est 'non', car si nous comparons le système présent au nouveau en matière de temps, nous verrons qu'au lieu d'exposer les étudiant à la langue plus longtemps, nous réduisons leur temps d'exposition et donc d'expérience de la langue. Cette réduction horaire ne va pas faciliter la compréhension des cours et Travaux Dirigés qui nécessitent plusieurs séances pour compléter un seul cours. Notre conclusion logique est que le temps réduit des cours va à l'encontre d'un bon apprentissage et d'une bonne pédagogie.

3.2 Crédits et pondération

En ce qui concerne les crédits, nous remarquons que cette notion renvoie au concept de compensation de l'ancien système de licence. L'étudiant a droit à des crédits qu'il pourrait utiliser plus tard pour passer d'une année à une autre dans le système LMD, ce qui nous fait penser à la compensation qui permet de 'fermer' un module, c'est-à-dire d'avoir un 10/20 de moyenne, grâce aux notes obtenues dans d'autres modules (matières). La différence étant que l'étudiant cumule des crédits (des points) d'une année à une autre.

A notre avis, le système de crédits va encourager les étudiants qui ont la chance de 'fermer' leurs modules avec des notes supérieures à la moyenne, mais d'un autre côté il va inhiber le bon suivi des cours. Les étudiants vont se concentrer sur des modules faciles et essayer d'avoir le plus de points. Des matières scientifiques telles la didactique, la linguistique et la phonétique qui nécessitent un effort mental assez important seront évitées et seront source d'échec pour beaucoup d'étudiants.

Conclusion

Les sections précédentes nous montrent que la linguistique est un instrument important dans l'apprentissage des langues étrangères. Elle permet aux étudiants de se préparer à un emploi où l'usage des langues est significatif comme par exemple pour un interprète, un traducteur, ou un journaliste. Elle prépare l'étudiant à mieux percevoir l'utilité d'une langue étrangère quand celle-ci est un moyen de communication avec d'autres peuples et d'autres cultures.

Nous pouvons dire que la licence professionnelle du LMD doit se diriger vers des créneaux dont la portée économique et sociale est significative. Le tourisme, la communication et l'information, la traduction et l'interprétariat ne sont que quelques domaines porteurs de la licence de LMD. En attendant d'autres créneaux, nous pensons qu'un réaménagement du programme de licence serait souhaitable.

• الأستاذ: أ. قنفود محمد ، نبيل حليلو

• عنوان المدخلة: المتطلبات الأكاديمية

والبيداغوجية والمادية لنظام ل.م.د

في بلادنا المنظومة التربوية تواجه حاليا عدة مشكل و عقبات منها ضعف جانب التنظيم الغياب الفضيع لوسائل التدريس لعدم التكيف مع احتياجات المؤسسة بظلة إحباط الطالب غياب الحيوية عند الأساتذة و المتعلمين.

إذن نظام ل. م. د هو عبارة عن حل للعديد من المشاكل التي تواجه التعليم العالي في بلادنا في أوجه مختلفة ومتعددة فهو يتطلب إمكانيات وصرامة المخططات الأكاديمية والمادية والبيداغوجية كما أن نجاحه مرتبط بالإرادة السياسية. المؤسساتية الفردية والجماعية ولكن يجب ان تلتفدى فح التطبيق الغير عقلاني. وعليه يجب أن نلجأ إلى إصلاحات جذرية بلكي نغير ونحدث طرق التدريس والتكوين في جامعاتنا بحيث تلبى حاجياتنا المتزايدة وتواجه النمو الديمغرافي. وهذا النظام يؤدي إلى تكوين ناجح وفعال يجعل جامعاتنا تنفتح على العالم الأخر. وعليه نظام ل. م. د يتطلب احتياجات أو بالأحرى متطلبات خاصة.

في ضوء هذه المداخلة سنحاول إن نبرز أهم هذه المتطلبات والتي تتجسد في ثلاثة محاور ألا وهي المتطلبات الأكاديمية

I. INTRODUCTION :

Dans notre pays, le système éducatif rencontre actuellement de nombreux problèmes : effectifs pléthoriques, manque criant de moyens de toute nature, inadapation aux besoins de la société, chômage et incertitude du lendemain chez les étudiants, manque de motivation chez les enseignants et les apprenants. Pour cela il faut : définir une réforme pour moderniser l'offre de formation dans nos universités, satisfaire les besoins croissants, faire face à l'évolution démographique, rendre le système de formation plus adéquat et plus performant, ouvrir l'université sur le monde. Pour répondre à ces besoins le système LMD a été adapté aux spécificités de l'enseignement supérieur. Alors qu'un certain nombre de pays européens, malgré leur adhésion de principe, peinent à entrer dans le système d'organisation des formations en LMD, l'Algérie a démarré vite et bien. La mobilisation des établissements d'enseignement supérieur est spectaculaire – ce qui interdit tout retour en arrière – et ouvre la voie à des évolutions dans l'organisation de l'enseignement supérieur auxquelles on ne s'attendait pas avant le

lancement du processus. Mais l'instauration du LMD induit des obligations :

II. LES BESOINS DU LMD :

Dans le cadre du séminaire, trois types d'exigences sont à examiner :

- Exigences académiques,
- Exigences pédagogiques,
- Exigences matérielles.

II.1. DEFINITION DE CONCEPTS :

- Exigences académiques : dispositions indispensables à la réussite du LMD et relevant des structures chargées de l'Education.
- Exigences pédagogiques : attitudes attendues des enseignants, de l'institution éducative et des apprenants.
- Exigences matérielles : mesure à prendre, au plan matériel et infrastructurel, pour le succès du LMD.

a) - LES EXIGENCES ACADEMIQUES

- Inscrire le LMD dans une politique globale de l'Education,
- établir la transition entre le secondaire et le supérieur,
- avoir une vision globalisante et harmonisée du système LMD ,
- Harmoniser les programmes des facultés et mettre en place un protocole interuniversitaire pour faciliter la mobilité, dans le cadre du LMD.
- Mettre en place une politique d'infrastructure et d'équipements et en définir une gestion consensuelle,
- Concevoir et mettre en œuvre une politique de gestion et de promotion du personnel enseignant de nos universités, par :
- l'octroi de bourses d'études ou de formation ;
- l'octroi de congés sabbatiques ;
- de missions d'étude et de recherche ;
- la participation à des colloques, séminaires et autres rencontres à caractère pédagogique ou scientifique,
- la revalorisation de la condition de l'enseignant, etc
- Développer une réflexion critique sur les institutions éducatives.
- Développer une capacité d'analyse des curricula, des manuels et autres instruments en usage en éducation.
- Maîtriser les enjeux de la formation continue et de la formation à distance

- Présenter une meilleure lisibilité de la formation et faciliter le transfert des compétences.

b)- EXIGENCES PEDAGOGIQUES :

- pour les enseignants :

- La première exigence pédagogique est le changement de mentalité, c'est-à-dire, pour les enseignants, adopter une autre conception de leur métier pour accepter de : enseigner autrement et évaluer autrement.

« ENSEIGNER AUTREMENT »

- C'est enseigné en utilisant les techniques pédagogiques modernes
- en considérant les étudiants comme des adultes responsables, des partenaires, partie prenante dans leur propre formation
- en accordant une grande place aux technologies de l'information et de la communication.

AVANTAGES :

- Pour les enseignants :
- enseignement adapté à l'étudiant ;
- tâches facilitées par les TIC ;
- gain de temps, facilité d'échange ;
- transfert des résultats de recherche vers les secteurs de la production ;
- ouverture sur le monde de l'emploi ;
- nouvelles bases de promotion de carrière
- Pour les étudiants :
- étudiant, apprenant actif, responsable ;
- tutorat et orientation individualisée ;

- apprentissage effectif et continu en recherche documentaire et investigation scientifique ;
- supports de cours disponibles ;
- plus grandes facilités pour acquérir de l'expérience professionnelle à l'université.

- EVALUER AUTREMENT

- C'est évaluer pour valoriser et non sanctionner ou sélectionner :
- promouvoir la culture de la réussite ;
- consentir des efforts particuliers pour les étudiants faibles ;
- accorder une place prépondérante au suivi personnalisé de l'étudiant
- évaluer les compétences ;
- permettre à l'apprenant de se situer en permanence dans son processus de formation.

- AVANTAGES :

- Pour les enseignants :
- disposer d'éléments pertinents pour garantir la valeur professionnelle de l'étudiant en fin de formation ;
- être en mesure de vérifier, tout au long du parcours, si l'étudiant présente les capacités, ou un ensemble de capacités correspondant à son projet professionnel.
- Pour les étudiants :
- disposer d'un maximum de chances de réussite, et garantir l'aboutissement de leur parcours de formation à un projet professionnel ;
- être évalués en termes de savoir et de savoir-faire, mais surtout en termes de

- Pour les étudiants, accepter d' « étudier autrement », c'est-à-dire :
- se prendre en charge et s'assumer,
- consentir des efforts et accepter les contraintes du LMD (travail en groupe, effort de travail individuel, etc.),
- accepter de se donner une formation multidisciplinaire
- s'ouvrir à l'innovation
- compétence.

C)- EXIGENCES MATERIELLES :

- Construction et équipement de bâtiments (amphis, salles de cours et de TP, labos, bibliothèques et bureaux pour les enseignants, etc.)
- Construction d'installations autonomes pour les laboratoires de recherches (salles, bureaux, divers équipements).
- Connexion à internet haut débit et fiable
- Mise en réseau à l'intérieur des structures, et des structures entre elles
- Matériel informatique, didactique, logiciels éducatifs ; ouvrages de qualité pour les bibliothèques.
- Prise en compte des conditions de vie et de travail des étudiants :
- construction de résidences,
- installations socio-communautaires (espaces culturels, sportifs, récréatifs, loisirs, etc.),
- restaurants universitaires,
- régularité et qualité des transports,
- définition d'une politique éducative globale, où s'insère le LMD ;

- vote de lois organiques accompagnant la mise en place du LMD.
- soutien financier sans faille au LMD (vital)

RECOMMANDATIONS :

- Améliorer les conditions de vie et de travail des enseignants et des étudiants par une bonne motivation ;
- Assurer le strict respect du calendrier académique ;
- Garantir rigoureusement la mobilité des enseignants, chercheurs, personnels techniques et étudiants ;
- Rechercher des sources de financement pour développer les activités académiques et pédagogiques et divers projets universitaires ;
- Adopter une politique de réforme systématique de l'enseignement supérieur en tenant compte du contexte socio-économique et socio-culturel.
- Développer la coopération universitaire.
- Développer l'excellence à tous les niveaux
- Soutenir le L.M.D par la mise à disposition de moyens financiers conséquents : car, investir dans l'Education, c'est investir dans le développement, c'est parier sur le futur !!

III. CONCLUSION :

Le système L.M.D est une solution aux nombreux problèmes que rencontre l'enseignement supérieur dans nos pays, sur divers plans. Il exige des efforts et de la rigueur aux plans académique, pédagogique et matériel. Sa réussite relève de la volonté politique, institutionnelle, individuelle et collective, mais il faut éviter le piège de l'application hâtive. Correctement mis en oeuvre, ce système peut et doit donner un nouvel essor à l'enseignement supérieur dans nos pays.

Références :

- [1] Circulaire Modalités d'élaboration et de délivrance des diplômes dans le cadre du dispositif "LMD" (08 décembre 2006).
- [2] La conférence internationale sur les méthodes d'application du système L.M.D, Berlin 2003.
- [3] séminaire interuniversitaire "Etudier autrement" sur le système Licence Master Doctorat (LMD) les 23, 24 janvier 2003 à l'Université de Marie Curie, France.
- [4] La professionnalisation des études dans le cadre du L.M.D , 30 juin 2004 a L'université de paris.
- [5] Stratégie pour la Rentrée Universitaire 2006-2007 Réalisé par Hanini le 02 Juillet 2006.

تمهيد:

في عصرنا الحديث هذا المتسم بالانفجار المعرفي و تطور العلوم في مختلف المجالات اصبح لزاما على الأستاذ أن يطور أساليبه التعليمية لتتماشى مع حاجة

• الأستاذ: أ. عبد الله مقلاتي

• عنوان المداخلة: مهارات التدريس

الحديثة وأهميتها في نظام ل م د

ولا شك ان هذه المهارات تتوافق مع طبيعة نظام التعليم الجديد الهادف الى تفعيل التدريس وجعله اكثر احترافية ومسايرة للعصر ، حتى ان النظام يركز على المجال التطبيقي المهني ، لسد الكثير من حاجيات سوق العمل .

2/ مهارات التخطيط ورصد الاهداف .

التخطيط هو التصور المسبق الذي يضعه الاستاذ للدروس ، خلال الموسم الدراسي ، ويشمل تقسيم الوحدات وتوزيع الدروس و برمجتها ، واختيار الاساليب و الانشطة و الوسائل التعليمية من اجل تحقيق الاهداف التربوية المرسومة ، و للتخطيط اهمية بالغة نوجزها في النقاط الآتية :

. تحقيق الاهداف الفعلية المرغوب التوصل اليها .
 . مساعدة الاستاذ على اختيار افضل الاساليب وطرق التدريس التي تتلائم مع مستويات الطلاب ، و اختيار افضل الوسائل التعليمية التي تسهل عميلة الفهم و تثير الانتباه .

- برمجة الدروس بما يتوافق مع المدة الزمنية ، فلا يتم ارهاق الطلاب بالاسراع في المنهاج و لا يحصل التأخر و عدم انتهاء المنهاج المقرر .
 - ان التخطيط الجيد يولد الثقة لدى الاستاذ ، و يضمن له الربط بين عناصر الخطة من اسلوب و أنشطة ووسائل ، مع انتقاء افضل الاساليب التقويمية (3) .

و للتخطيط مستويات ثلاثة رئيسية ، التخطيط السنوي الطويل المدى ، و تخطيط الوحدة الدراسية ، و تخطيط الدرس ، و يحظى التخطيط الاخير بالاهمية القصوى ، اذ يتوجب على الاستاذ ان يضع التصور القبلي للمواقف التعليمية التي تتم في الدرس لتحقيق الاهداف المرسومة .

ان الاهداف التعليمية المرسومة تحدد لنا نتائج التعلم المتوقع من المتعلم ان يحققها ، و بواسطة هذه الاهداف نتعرف على انواع التعليم ومستوياته و ادواته، و يعتقد كثير من الباحثين ان الاهداف السلوكية تحقق مجموعة من الغايات في مجال المنهاج و التعليم و التقويم ، في حين وجه البعض الاخر جملة انتقادات للصياغات السلوكية للاهداف باعتبارها تركز على النتائج التعليمية المباشرة و الفورية ، و على السلوك السطحي للطلاب ، و الحقيقة ان هناك بعض المواد التعليمية يتعذر وضع اهداف لها (4) .

و تصنف الاهداف التربوية الى ثلاث مجالات ، المجال المعرفي الذي يتضمن (المعرفة ، الفهم ، التطبيق ، التحليل ، التركيب ، التقويم) ، و المجال الانفعالي الذي يشمل خمس فئات انفعالية (الاستقبال ، الاستجابة ، التقويم ، التنظيم ، التمييز) ، و هنالك المجال النفسحركي الذي يؤكد على المهارات الحركية في التعلم كاستخدام الالة الكاتبة مثلا .

3/ مهارات طرح الاسئلة و اثاره دافعية للطلاب للتعلم :

تعد طريق التدريس بالاسئلة في الوقت الحاضر من انجح وسائل التدريس ، لانها تساعد على انعاش ذاكرة الطلاب ، و تفعيل تحصيلهم العلمي ، اذ تؤكد الباحثة الامريكية هيلد اتايا ان الطريقة التي يلقي بها المعلم اسئلته تعتبر اهم فعل

تتمية قدرات الطالب ، و الاهتمام به من جميع النواحي النفسية و العقلية و الانفعالية ، و عليه فان الباحثين في علوم التربية يؤكدون على ضرورة كسب المهارات التعليمية من اجل تدريس فعال ، خاصة في ظل تكريس نظام التعليم الجديد (ل، م، د) و بروز الدور الفعال لهذه المهارات في التدريس ، و طرح في مداخلتنا هذه سؤالاً محورياً هو : ماهي ضوابط التدريس الفعال و مهاراته الحديثة ، و ما أهميتها في نظام (ل م د) و نحاول الإجابة عن هذا التساؤل في المحاور الآتية :

1- مهارات التدريس : مفهومها و أهدافها

2- مهارات التخطيط ورصد الأهداف

3- مهارات طرح الأسئلة و إثارة دافعية الطلاب للتعلم .

4- مهارات استخدام الوسائل التعليمية .

5- مهارات التقويم .

اولا : مهارات التدريس: مفهومها ، و أهدافها .

التدريس عملية يتم من خلالها تلقين المعارف و المعلومات ، و ينهض بهذه المهمة الأستاذ المدرس ، الذي يتحمل مسؤولية إيصال المعرفة للتلاميذ و الطلاب ، و في ظل الانفجار المعرفي و التطورات التربوية الحديثة اصبح لزاما على المدرس إتقان مهارات التدريس ، و مهارات التدريس مصطلح يتضمن مفاهيم عديدة لدى علماء التربية ، فهناك مجالات متعددة لهذه المهارات ، و طرق ووسائل تعتمدها ، و هي خبرات يكتسبها المدرس و تقيد في تحسين و تفعيل العملية التدريسية للطلاب ، و تشمل عدة جوانب منها : صياغة الأهداف التربوية و التخطيط للدروس ، و حسن إدارة الفصل، و مهارات إثارة الطلاب و دفعهم للتعلم ، و استخدام الوسائل التعليمية الحديثة و التقويم الجديد (1)، و غيرها من المهارات التي تسمح بتحسين المستوى المعرفي للطلاب .

و كل هذه المهارات تهدف إلى تحقيق أهداف تربوية استراتيجية نورد أهمها فيما يلي :

-ربط الصلة الإيجابية بين الأستاذ و الطلاب لجعل التدريس اكثر فعالية و إنتاجية .

. إثارة الطلاب و دفعهم للاعتماد على التفكير ، و التحليل و الاستنتاج و حل المشكلات العلمية .

. مساعدة الطلاب على اكتساب القدرات العلمية ، اللازمة لتطبيق طرق التعلم و التفكير العلمي بشكل صحيح .

. اقتصار الوقت و الجهد و التكيف مع مقتضيات العصر ، و بخاصة مع سوق العمل ، اذ تساعد المهارات العلمية الحديثة على ربط

الطلاب بالمجال المهني (2)

1 انظر زيد الهويدي : مهارات التدريس

الفعال، ط 1 ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات

العربية المتحدة ، 2002 ص 23 ، 24

2 انظر عايش زيتون : اساليب تدريس العلوم ،

دار الشروق ، عمان ، 2004 ص 133 و ما

بعدها .

3 انظر بتفصيل زيد الهويدي : مهارات التدريس الفعال

، مرجع سابق ، ص-ص 75-79.

4 انظر ، عايش زيتون : المرجع السابق ، ص - ص 57-

73.

مشاركة الطالب في التخطيط للأنشطة التعليمية و مراعاة قدراته التعليمية و توفير الجو المناسب داخل القسم .

4/ مهارات استخدام الوسائل التعليمية :

الوسائل التعليمية هي جملة الادوات او المواد او الاجهزة التي يعتمد عليها المدرس , و تساعد على تحقيق الاهداف التربوية للعملية التعليمية , فنجد الوسائل التعليمية المرئية (الصور , الخرائط , البيانات المجسمات ...), و الوسائل السمعية (المسجل , الاعلام الالي , الانترنت ...), و هناك المواقع الطبيعية , و المتاحف و المعارض .

وقد ازدادت اهمية مثل هذه الوسائل في العصر الحديث و اصبحت تعد ركنا اساسيا في النشاط التعليمي لانها تزيد في اثراء المادة العلمية للطلاب و تحقق الاهداف التربوية المرسومة , اذ لا يمكن الاستغناء عن الخريطة في تدريس التاريخ مثلا

و يتوجب على المدرس ان يحسن استخدام هذه الوسائل و ان يفعل دورها في الفهم و تبسيط المعارف و تقويم المناهج , و تتجلى اهمية الوسائل في تشويق الطلاب و شد انتباههم و توضيح المادة الدراسية و توفير الجهد و الوقت على المعلم و المتعلم , و تساعد في مراعاة الفروق الفردية و احراز خبرات متنوعة للطلاب .

و بحكم هذه المكانة تعتمد العلوم الحديثة على مهارات استعمال الوسائل التعليمية

و قد تعدت اشكالها و ادواتها التعليمية , فكان حري على نظام (ل م د) ان يجعل من المخابر و الاجهزة والشبكات المعلوماتية الوسائل الاكثر نجاعة في العملية التعليمية , و قد تحققت في الميدان نتائج باهرة على صعيد كسب الخبرات و تحسين الاداء العلمي و ربح الوقت و التكيف مع التطورات العلمية المتسارعة .

6- مهارات التقويم :

يعد التقويم عملية مهمة في التدريس , و قد عرفه المختصون بالقول ان " التقويم عملية تشخيصية علاجية و قائية و شاملة و مستمرة" (9), فهو السبيل للتعرف على مهارات الطلاب و مدى اكسابهم و المامهم بالعملية التعليمية , و يقوم بعلاج الموقف و اقتراح حلول للمشاكل التعليمية , كما انه يعد عملية و قائية يمنح من حدوث الخطا و تكراره , و من اهم سمات التقويم الرئيسية ان يكون شاملا لجوانب العملية التعليمية (التلميذ , المناهج , الاهداف) و ان يكون مستمرا و مواكبا للعملية التعليمية .

و يمارس المدرس التقويم بأشكال مختلفة, بالملاحظة و المقابلة و الاستبيان و الاختبار , و تعد الاختبارات التحريرية من اهم اشكال التقويم و اكثرها انتشارا , اذ تعتمد في الامتحانات الرسمية لجميع المستويات , و تكون اما في شكل اختبارات مقالية أو اختبارات موضوعية , و تحذب طرق التقويم الحديثة الأسلوب الأول لان الطالب يكتب مقالا بالاسلوب و الطريقة التي يراها مناسبة للاجابة عن الإشكالية المطروحة في السؤال فيختبر في معلوماته و منهجيته , و تقويم قدراته في العرض والتحليل والاستنتاج , واما الاختبارات الموضوعية فأشكالها بسيطة و

مفرد مؤثر في عملية التدريس (5) , و في نظام التعلم الجديد (ل م د) يتم التركيز اكثر على هذه الطريقة لانها تساعد الطلاب على تطوير مستويات تفكيرهم و جعلهم اكثر احتكاكا بالاستاذ و الدرس , و على الاستاذ ان يراعي مجموعة ضوابط تساعد على انجاح هذه الطريقة , و منها اتاحة الفرصة لمشاركة الطلاب في ادارة الدرس , و رعاية مبادراتهم و التقليل من سيادة الاستاذ خاصة في الاعمال التطبيقية , اذ يكون الاستاذ موجها في الدرس و مرافقا لمجموعة من الطلاب في الميدان التمهيني , و بذلك يمكن تكوين طلبة ملمين بتخصصاتهم , قادرين على التفكير و حل المشكلات المهنية , و هذا ما يصيبوا اليه التكوين التمهيني في نظام (ل م د) .

و من اهم مهارات طرح السؤال الاختيار المناسب لنوع وطبيعة السؤال الذي يتوجب ان يكون موجه بشكل سليم و هادف لخدمة اهداف تعليمية مرصودة , و ينصح بطرح الاسئلة المباشرة و الدقيقة , و بالاصغاء لاجوبة الطلاب و مراقبة الاسئلة و الاجوبة التي تصدر عنهم (6) , و تعد طريقة حل الاشكالات سبيل انجح في عرض الدروس , يعتمد فيها الاستاذ على طرح الاشكالية او سؤال موضوع الدرس , ويشرك الطلاب في الاجابة عنه وفق خطوات مهمة تعتمد العرض و التحليل و المقارنة و الاستنتاج , و بذلك يتدرب الطلاب على مناهج البحث و معالجة المشكلات و القضايا الشائكة التي تعترض حياتهم المهنية (7) , هكذا نعد طالبا قادرا على مواجهة المشاكل و الصعاب , و يعتبر هذا من بين اهداف التعليم الجديد (ل م د) الاساسية .

ان طريقة طرح الاسئلة في التدريس تساعد على اثاره دافعية الطلاب نحو التعلم , كما ان هنالك سبلا اخرى تسهم في اثاره الدافعية كالتشويق و استعمال الوسائل التعليمية , و تكليف الطالب بالنشاطات المختلفة , و تعد الدافعية عنصر مهم في العملية التعليمية , و هي في مفهومها العام عبارة عن " الحالات الداخلية او الخارجية العضوية التي تحرك السلوك و توجهه نحو تحقيق هدف او غرض معين , و تحافظ على استمرارية حتى يتحقق ذلك الهدف" (8) .

و يمكن ان تكون الاثارة في بداية الحصة , كما يمكن ان تكون خلالها , و تعتمد اساليب و طرق عديدة في اثاره دافعية الطلاب منها : توضيح الاهداف و البناء و التشجيع و الافصاح عن نتائج التعلم و

5 انظر مسعد محمد زياد : اساليب

التدريس , دار الفكر العربي , 2001, ص 28

6 انظر , ماجد الخطابية و علي بني احمد :

التربية العملية الاسس النظرية و تطبيقاتها ,

دار الشروق , عمان , 2002 , ص 71 و ما

بعدها .

7 انظر بتفصيل : ماجد الخطابية و علي بن

حمد : المرجع نفسه ص - ص 71-83

8 انظر , زيد الهويدي : المرجع السابق , ص

121 .

9 انظر , زيد الهويدي : المرجع السابق, ص 146 .

هي تحصيلية تكون الاجابة فيها محدودة , وتتخذ اشكال عديدة (الصواب و الخطا ، اكمال النصوص ، الاختيار بين متعدد ، استرجاع معلومات ... الخ ⁽¹⁰⁾)

و لعل من اهم مهارات التقييم السليم مراعاة المستوى , و التنوع في الموضوعات , و الشمولية و عدم الاقتصار على موضوع واحد , و من المهم بمكان اختبار قدرات الطالب المعرفية و المنهجية و عدم الاقتصار على اختبار محفوظاته ، و ينصح في مجال الدراسات الاجتماعية بطرح اسئلة الموضوعات الشائكة ، و القضايا التي تحتاج الى التحليل و الاستنتاج حتى تكتسب العملية التعليمية مهاراتها ⁽¹¹⁾ , و يعتمد نظام التعليم الجديد (ل م د) كل هذه المهارات لخدمة اغراض التقييم التعليمية , و مثلما يهتم بتحسين اداء امتحانات نهاية السنة و علاج بعض عيوب الامتحانات كالرسوب في بعض المقاييس الثانوية .

فانه يهتم اكثر بتفعيل تقييم الأعمال الموجهة من حيث التنوع و المراقبة المستمرة ، و التأكد من المستوى التحصيلي للطلاب عن طريق الامتحانات الشخصية و مراقبة الأنشطة التعليمية و الاحتكاك اكثر بالطالب ومرافقته في الميدان المهني ، و كل هذه الأساليب تسهم في تحسين العملية التقييمية وتدارك الكثير من العيوب و النقائص المسجلة في أنظمة التعليم الكلاسيكية .

وفي الختام نخلص الى تأكيد ما يلي :

- . ان التدريس الفعال في العصر الحديث يتطلب كسب مهارات التعليمية التي تنهض بدور فعال في تحسين اداء العملية التعليمية .
- ان المهارات العلمية تقوم اساسا على التخطيط الجيد للدروس ورصد الأهداف التربوية المرجى التوصل اليها .
- ان العملية التعليمية تتطلب مهارات تدريبية عديدة ترتبط اساسا بالاستاذ و بطريقة التدريس و اساليبه و بمهارات استخدام الوسائل التعليمية وتحسين اداء العملية التقييمية.

¹⁰ انظر , زيد الهويدي : المرجع السابق , ص, 145-150

¹¹ انظر , عايش زيتون : المرجع السابق,ص, 341-355.

هي شهادة تحضر في مدة سنتين من بعد الليسانس، وتكون تعميقا للتخصص المختار خلال تحضير شهادة الليسانس.

4 - الدكتوراه:

هي أخر شهادة موجهة لحاملي شهادة الماستر الراغبين في تعميق دراساتهم. شهادة الدكتوراه تحضر في مخبر أو مركز للبحوث بعد ثلاثة سنوات على الأقل.

5 - كيفية التسجيل في الـ: ل م د:

تسجيل الطالب في نظام الـ: ل م د مشروط بتسجيله في النظام القديم. إذن بعد التسجيل في النظام القديم، يمكن أن يسجل الطالب في نظام الـ: ل م د في مؤسسة جامعية تابعة لمحيطه الجغرافي ومؤهلة في ل م د حسب شعبة البكالوريا المتحصل عليها، وكذلك حسب المسيرة التي يريد الطالب متابعة تكوينه فيها، و بالطبع فإن تسجيل الطالب في ل م د يلغي التسجيل الذي قام به في النظام القديم، إذ يطلب من الطالب ملء طلب خاص ليعلن فيه عن رغبة توجهه لنظام الـ: ل م د وبعد دراسة الطلب يخبر الطالب عن قبول أو عدم قبول طلبه.

القسم الثاني: مصطلحات بيداغوجية في النظام الجديد

وفيما يلي نتعرض لأهم المصطلحات البيداغوجية في نظام ل م د الجديد:

1 - المتابعة:

يجب أن يستفيد كل طالب من نظام استقبال، ومتابعة، ودعم يتيح نجاحه ويساعده على ضمان الاتساق البيداغوجي لمساره وتوجيهه. يتضمن مسار ليسانس من جهة أخرى بالضرورة تعلم طرائق العمل الجامعي وكذلك استعمال الموارد الوثائقية، يؤطر الأساتذة الأوصياء ومدراء الدراسة الطالب في تكوينه

2 - ملحق وصفي:

هو وثيقة مرفقة مع شهادة الدراسات العليا تهدف إلى تحسين الشفافية وتسهيل التعرف الأكاديمي والمهني للمؤهلات، ويصدر عن المؤسسات الوطنية

3 - المراقبة المستمرة:

نمط من تقويم المعارف يكمن في فحص الطلبة بطرائق مختلفة (أعمال بحث، اختبارات شفوية أو مكتوبة، عروض...) على مدى السداسي.

4 - الرتب:

تحدد الرتب المستويات الرئيسية المرجعية. الرتب هي البكالوريا، والليسانس، و الماستر، والدكتوراه.

وهذا النظام يحتوي على ثلاثة مبادئ، وهي الرسملة (lisibilité)، الحركية (mobilité) والوضوحية (lisibilité).

5 - الرسملة (capitalisation):

• الأستاذ: أ. باخوي ادريس

• عنوان المداخلة: التعريف بأهم المصطلحات البيداغوجية في النظام الجامعي الجديد

نظام "LMD" تم تصميمه تلبية لضرورة التكيف بما يسري من تطورات في الجامعات عالميا، وكذلك لحاجيت الطالب في تيسير و توسيع فرص العمل. و لهذا الغرض صمم حتى يمكن الطالب من الإدماج إلى تخصصات و محيطات عمل مختلفة.

ابتداء من ديسمبر 2003، تقدمت عدة مؤسسات تعليم عالي باقتراحات لفتح التكوين في مجال "LMD". دراسة الملفات سمحت الترخيص لعشرة (10) مؤسسات نموذجية بالبدا بتطبيق نظام "LMD" ابتداء من سبتمبر 2004. الشهادة الأولى أي ليسانس حددت بالمرسوم رقم 381 - 04 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004 المتضمن إنشاء شهادة ليسانس "نظام جديد".

في خلال السنة الجامعية 2004 - 2005، منحت لجنة التأهيل 19 اعتمادا جديدا والذي يسمح لـ: 29 مؤسسة بتطبيق نظام "LM D" ابتداء من سبتمبر 2005. التكوين المقدم يحتوي على عدد ممتاز من التخصصات كلها موافقة للتصريحات الرسمية والعالمية بما يخص نظام لـ: "LM D".

يذكر أنه ولغاية السنة الدراسية الحالية وصل عدد المؤسسات الجامعية المطبقة لنظام "LM D" في الجزائر إلى 39 مؤسسة.

القسم الأول: مصطلحات تعريفية للنظام الجديد

1 - التعريف بالـ: ل م د:

ل م د أو (ليسانس - ماستر - دكتوراه) هو هيكل للتعليم العالي مستورد من البلدان الأنجلو ساكسونية، هذا الهيكل معمول به تدريجيا في بلادنا منذ سبتمبر 2004. ويضمن روح هذا النظام تعليما ذي قيمة جيدة وتسليم شهادات معترف بها سواء على المستوى الوطني أو العالمي بفضل نظام الوحدات القياسية، ومبدأ حركية الطلبة، وأيضا قابلية تحويل المكتسبات

2 - الليسانس:

بعد الحصول على البكالوريا، يسجل الطالب في إحدى مسارات التكوين التي تقوده إلى الليسانس (بكالوريا + 3). سواء كانت أكاديمية أو مهنية، فإن الليسانس تتم في ستة سداسيات وتطابق الحصول على 180 وحدة قياسية (30 وحدة قياسية للسداسي)، كما بإمكان الطالب مزاوله دراسته لتحضير شهادة الماستر في التخصص الذي يختاره.

3 - الماستر:

و تعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويل الطالب من مؤسسة لأخرى فإنه يتمكن من تحويل رصيده (القروض) عند مغادرته مؤسسته الأصلية.

6- الحركية (mobilité):

القرض هو وحدة قياس الدراسة، يتبع الوحدة الدراسية. القرض مرتبط بالعمل البيداغوجي المطلوب من الطالب (دراسة، العمل الفرضي، تربص...)، إذن هو مرتبط بحجم العمل الفردي (travail personnel) وحجم العمل الراهن (travail présentiel) المطلوب من الطالب.

الحركية (mobilité) تمكن الطالب أو الطالبة من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها.

7- الوضوحية (lisibilité):

و عدد القروض للوحدة الدراسية عمومي لكل المؤسسات الجامعية إذ، لهذا الوحدة الدراسية قابلة للتحويل. إذا كان القرض مختلف شيئا ما، فإن فريق التكوين للمؤسسة التي يرغب فيها الطالب تدرس الملف.

الوضوحية (lisibilité) تمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات ال: ل م د في إطار التشغيل.

8- وحدة التدريس:

12 - عدد القروض اللازمة للحصول على شهادة الليسانس:

شهادة لليسانس يتحصل عليها بجمع 180 قرض، ما يعادل 60 قرض لكل سنة.

الدراسة في نظام ال: ل م د تحتوي على وحدات دراسية. الوحدة الدراسية مكونة من مادة أو مجموعة من المواد. هناك عدة أنواع من الوحدات الدراسية:

13 - عدد القروض اللازمة للحصول على شهادة الماستر:

شهادة الماستر يتحصل عليها بجمع 120 قرض، ما يعادل 60 قرض لكل سنة.

1. الوحدة الدراسية الأساسية (unité d'enseignement fondamentale) التي تحتوي على المواد الأساسية.

2. الوحدة الدراسية للإكتشاف (unité d'enseignement de découverte) التي تمكن الطالب أو الطالبة أن يوسع نظرياته ومعرفته، وتساعد في إعادة توجيهه.

أما بالنسبة للدكتوراه فإنها تكوين يتطلب مناقشة أطروحة.

14 - الشهادة الأكاديمية:

الشهادة الأكاديمية تمكن الطالب من متابعة دروس أطول (ماستر، دكتوراه).

3. الوحدة الدراسية للثقافة العامة (unité d'enseignement transversal) التي تحتوي على مواد اللغات الحية، وكذلك مواد تكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرها. أو ما يسمى بالعرضية.

15 - الشهادة المهنية:

الشهادة المهنية تمكن الطالب من التحصل على شهادة (ليسانس، ماستر) مهنية للدخول في عالم الشغل بصفة أسرع.

الوحدة الدراسية تابعة لسداسي معين، وتتم فيه دراستها.

9 - تقويم وحدة التدريس:

16 - طريقة التوجه إلى الأكاديمية أو المهنية

ليست هناك قاعدة محددة، وقد يكون التوجه مرتبط باختيار الطالب حسب مشروعه المهني.

الوحدة الدراسية تحتوي على معدل (moyenne) وقروض (crédits).

المعدل يؤكد إكتساب الوحدة الدراسية أو لا ،

القروض تدخل في إنشاء رسملة رصيد الوحدة الدراسية.

و يتم التوجه بعد نهاية مرحلة الجذع المشترك. و عدد المقاعد محدود وذلك لأحسن تكفل بالطالب.

وعند عدم اكتساب وحدة التدريس ، فإن الطالب له إمكانية الإستدراك. وإذا لم تكتسب وحدة التدريس في الإستدراك، فالطالب يكون له المجال في إعادتها كلياً أو جزئياً في السنة المقبلة.

17 - الميادين:

هناك في الجزائر 14 ميداناً:

10 - عدم اكتساب وحدة التدريس وتأثيره على مزاولة الدراسة:

1. SM: علوم المادة (فيزياء، كيمياء)

هذا مرتبط بمجموع القروض المحصل عليها في السداسي الأول

2. MIAS: رياضيات ، إعلام ألي

والسداسي الثاني. إذا كان هذا يساوي أو يتجاوز 30، تحويل الطالب

إذا كان عدد القروض المحصل عليها أكثر من 30 ، الطالب يستطيع الانتقال إلى السنة الثانية ، وعليه التخلص من الرصيد الباقي (60 قرصاً ناقص القروض المحصل عليها).

من السنة الثانية إلى الثالثة:

إذا كان عدد القروض المحصل عليها أكثر من 80% من المجموع السنيتين الأولى (مع كسب وحدات التدريس للسنيتين الأولى)، الطالب يستطيع الانتقال إلى السنة الثالثة ، وعليه التخلص من الرصيد الباقي 120 قرصاً ناقص القروض المحصل عليها في السنيتين الأولى).

23 - كيفية الانتقال في الدراسة :

إذا كان المعدل العام لكل سداسي أكثر أو يساوي 20/10 فإن الانتقال إلى السنة العليا هو آلي. وإذا كان المعدل أقل من 20/10 فهناك حالتين:

من السنة الأولى إلى الثانية:

إذا كان عدد القروض المحصل عليها أكثر من 30 ، الطالب يستطيع الانتقال إلى السنة الثانية ، وعليه التخلص من الرصيد الباقي (60 قرصاً ناقص القروض المحصل عليها).

من السنة الثانية إلى الثالثة:

إذا كان عدد القروض المحصل عليها أكثر من 80% من المجموع السنيتين الأولى (مع كسب وحدات التدريس للسنيتين الأولى)، الطالب يستطيع الانتقال إلى السنة الثالثة ، وعليه التخلص من الرصيد الباقي 120 قرصاً ناقص القروض المحصل عليها في السنيتين الأولى).

24 - المعبر (passerelle) أو الحسر:

المعبر هو وسيلة تقدم للطالب لكي يصحح توجيهه الأولي بالاتجاه إلى تخصص آخر.

25 - فريق التكوين :

فريق التكوين متكون من أساتذة، يترأسه رئيس القسم.

26 - الفريق البيداغوجي :

الفريق البيداغوجي مكون من أساتذة الوحدة الدراسية. ونفس ما قيل بالنسبة للماستر أيضاً.

3. SNV : علوم الطبيعة والحياة (بجيولوجيا، بيوكيمياء، علوم البحر،)

4. علوم الصحة (الطب، الصيدلة،)

5. STU: علوم الأرض والكون (جيولوجيا...)

6. ST : علوم للتكنولوجيا (هندسة معمارية، إلكترونيك...)

7. SECG : علوم الاقتصاد والتجارة والتسيير

8. علوم القانون ، والإدارة والسياسة

9. علوم الاجتماع (علم النفس، علم الاجتماع...)

10. علوم الإسلام

11. اللغة العربية

12. LLE : أدب و لغات حية

13. الفن والرياضة

14. الهندسة

18 - المسارات النمطية:

في داخل كل مجال، تقترح عدة مسارات للتكوين والتي هي في الواقع تطور وتقدم بيداغوجي للمسار. كل مسار يتضمن وحدات التعليم الإجبارية والاختيارية، وقد يكون ذي توجيه أكاديمي أو مهني

19 - القسم (section) والفرع (groupe):

الفرع (groupe) يتكون من عدد قليل من الطلبة، القسم (section) من جهته هو عدد محدد من الفروع. الأعمال التوجيهية أو التطبيقية تخص الفروع. الدروس من جهتها تخص القسم.

20 - نظام التقويم في ال: ل م د :

نظام التقويم في ال: ل م د هو سداسي.

21 - حساب المعدل:

أولاً ، الوحدة الدراسية تقيم حسب المعدل المتحصل عليه في جميع المواد التابعة لها.

ثانياً ، المعدل السداسي يقيم بجميع معدلات الوحدات الدراسية .

22 - عندما يكون المعدل العام أقل 20/10 :

من السنة الأولى إلى الثانية:

خلاصة :

ونستطيع القول أن هذا النظام يمثل هندسة التعليم العالي الذي يحضر شهادات الليسانس (بكالوريا +3 سنوات أو 180 وحدة، ماستر (ليسانس + سنتان أو 180 وحدة بعد الليسانس) أما الدكتوراه (ماستر + 3 سنوات من البحث). هذه الشهادات معترف بها على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الدولي . حاليا يوجد في الجزائر 14 مجالا في التكوين وسوف يتم اعتماد نمطين من المسار في الجامعة الأول مهني والثاني أكاديمي. النمط الأول سوف يطبق على الطلبة ذوي الوتيرة العالية ويعتمد على الدراسات القصيرة أما النظام الثاني فهو موجه إلى الطلبة الذين أظهروا علامات جيدة في البحث ويكون بدراسة أطول سداسي في هذا النظام وهو من 13 إلى 15 أسبوعا . أما طريقة التقييط فهي تعتمد على وحدة قياس تسمى 'crédit' وتحسب بالأخذ بعين الاعتبار العمل المبدول من طرف الطالب المتكون من الحجم الساعي - العمل الشخصي - المشاريع - التبريص وتمثل الوحدة عمل 15 ساعة .. وحتى يستطيع الطالب الانتقال من سنة إلى أخرى عليه أن يتحصل على 50% من الوحدات في السداسيين هذا ما بين السنة الأولى والثانية أما للانتقال إلى السنة الثالثة فلا بد على الطالب أن يتحصل على الأقل على 80% من الوحدات وعلى كل فإن النظام الجديد هذا سوف يسمح بإعطاء تقييم أحسن للمعلومات المتحصل عليها ومسار جيد للطلاب هذا الأخير يكون باستطاعته الاندماج بسهولة في عالم العمل ويعود فيما بعد إلى الجامعة من أجل إنهاء دراسته التي تكون حسب متطلبات القطاع الذي ينشط فيه هذا القطاع الذي سوف يلعب دورا مهما لأنه حسب طلب المستعملين سوف يتم تنظيم المواد التي تدرس كمواد أساسية وبهذه الطريقة سوف تتحاشى مستقبلا التكوينات العشوائية التي تضع في سوق العمل عددا مهما من المتخرجين بدون مقياس مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل في البلاد، و الأكيد أن نظام لـ: "L M D" يحتوي على ثلاثة مبادئ، وهي الرسملة (capitalisation)، الحركية (mobilité) والوضوحية (lisibilité).

وباختصار فإن نظام الـ: ل م د يحضر لشهادات:

1. معترف بها في العالم

2. أكثر تكيف مع الإحتياجات الحقيقية لسوق الشغل وهذا يتم

تحقيقه بفضل:

✓ برامج التدريس التي تتطور باستمرار.

✓ العلاقة المرتبطة مع القطاع المستعمل.

المصادر المعتمدة:

• منشور رقم 02 مؤرخ في 18 ربيع الثاني 1427 هـ الموافق 16

ماي 2006 متعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة

البكالوريا للسنة الجامعية 2006 – 2007

<http://www.mesrs.dz> -

Comprendre le Système LMD:

• الأستاذ: أ. سلامي فاطمة.

أ. بلعباس عبد الحميد

• عنوان المداخلة: دراسة ميدانية حول نظام

الدراسة الجامعية

ليحقق الأهداف الإضافية المرتقبة، والتي أصبح السعي لتحقيقها مرتبطاً بعوامل داخلية وأخرى خارجية.

شرعت وزارة التعليم العالي مع مستهل السنة الجامعية 2004-2005 في تطبيق برنامج إصلاح التعليم العالي (منظومة إمد: إجازة- ماجستير- دكتوراه) في أكثر من 25 مؤسسة جامعية أي حوالي نصف المؤسسات الجامعية الجزائرية، على أن يعمم هذا النظام على بقية المؤسسات الجامعية الأخرى خلال السنتين الجامعيتين القادمتين.

حسب القائمين ويندرج تطبيق هذه المنظومة ضمن برنامج جديد لإصلاح التعليم العالي " اقترحته " الحكومة ربيع 2004.

يهدف هذا البرنامج الى تلبية احتياجات الطلبة ، لكن ذلك لم يزد من وجهة نظر هؤلاء الاالطين بلة ، حيث شعرو أن هذا القانون لم يرو الظماً البيداغوجي لهم، ذلك أنه لم يشكل استجابة حتى للحد الأدنى من احتياجات التعليم العالي الجزائري ، مما دفعني إلى معاودة قراءته مرة واثنين وثلاثاً. ولما كان الظماً المعرفي لدي يزداد أكثر فأكثر مع كل قراءة جديدة، فقد حاولت أن أستأنس ببعض المتطلبات الرئيسية التي رأيت أنها أساسية في المساعدة في تطبيق هذا النظام بلاضافة إلى بعض النتائج والاقتراحات التي قدتسهم في سيطرة على هذا المجهول القادم

1- إعادة تنظيم التعليم الجامعي وبلورة أهدافه :

فرضت المتغيرات العصرية علي التعليم الجامعي ضرورة اتساع وظائفه المعرفية والاجتماعية والاقتصادية، فقد أدى النمو السريع في المعرفة وما ارتبط به من نظم المعلومات، إلي إعادة النظر في أهداف التعليم الجامعي وفلسفته وعلاقته بالمجتمع.

وقد أدت هذه المتغيرات إلي تغيير الدور التقليدي للتعليم الجامعي القائم علي نقل المعلومات إلي تعليم جديد يعد لعصر جديد، عصر التكنولوجيا والمعلومات، وأصبح التعليم يركز علي إكساب الأفراد القدرات والمهارات الفائقة اللازمة لحدوث التقدم للمجتمع.

وأدت ثورة التكنولوجيا والمعلومات إلي مزيد من التركيز علي أهمية عامل المعرفة في نطاق العلاقات العامة، وهذا فرض علي الجامعة ضرورة التركيز علي المعرفة العلمية التي تؤدي بالعقل البشري إلي التفتح والإدراك والنقد والتخيل والإبداع والابتكار والمرونة، وإلي البحث العلمي الجاد الذي له دور كبير في التنمية وفي تطوير كافة مجالات الحياة في المجتمع، فهذه الثورة وما أحدثته من تغيرات في سوق العمل- بحاجة إلي بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد علي شبكات معرفية مفتوحة، وإلي سيادة منهجية التعلم الذاتي لتنمي لدي المتعلم القدرة علي تعليم ذاته والقدرة علي الربط بين المعارف وبين أجزاء العمل، واستنباط معلومات جديدة، وهذا يعني تعميق فكرة التعليم المستمر باستمرار حياة الإنسان لمتابعة وملاحقة التغيرات المتسارعة في المعلومات.

مما لاشك ولا ريب فيه أن التعليم العالي هو أمل المجتمع في التقدم، وفي إعداد القيادات السياسية والنقابية والفكرية والثقافية إذ يرسي هذا التعليم قاعدة البحوث العلمية المتقدمة. كما يمثل التعليم العالي أداة لفهم وتمثّل الأفكار المعاصرة وطرق تفعيلها. وهو كذلك سبيل الذاتية الثقافية وتنمية الشخصية الحضارية فيظهر بهذا دوره الريادي والتحديات التي يفرضها وهي تحديات تكاد تكون قائمة في كل المجتمعات وفي كل الأزمان، وهي من طبيعة النشاط نفسه ومن طبيعة جمهوره الذي تلتقي عنده الأجيال في عنفوان وعيها من الطلائع المتفكدة من أساتذة وباحثين وطلاب ولا بد في هذا الإطار أن يشكل التعليم العالي مجتمع الطموح والتفتح والإبداع وممكن الأمل والرجاء.. فضلاً عن الأهداف المتعارف عليها دولياً لإقامة الجامعات وهي التعليم الجامعي، خدمة للمجتمع، والبحث العلمي، وتسويق ما حققه البحث العلمي من نتائج على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بالنسبة السنوات الأولى بعد الإستقلال، لكن في المرحلة الثانية أصبح التركيز

على الأهداف الأساسية الثلاثة الأولى من عملية التعليم العالي، (التكوين الذاتي، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، غير أن هذه الهداف لم تكن تعبر عن جامعات تعيش ظروفاً خاصة تعاني منه، كل الجامعات الجزائرية على مستوى القطر الوطني، وإنما عن جامعات تعيش بشكل مباشر أو غير مباشر في كنف دولة لهابعدها الجغرافي والثقافي قريباً من أوروبا والعالم العربي. وعليه، فإن الضرورة الوطنية والاجتماعية والحضارية والاقتصادية والثقافية والتعليمية تقضي بأن يتضمن التعليم العالي في الجزائر. بالإضافة إلى الأهداف الثلاثة المتعارف عليها والسالف ذكرها. أهدافاً خاصة أخرى هي على جانب كبير من الأهمية لتنمية الشخصية الإنسانية والوطنية الجزائرية وبلورتها وتطويرها من خلال إعادة صياغة بنية الإنسان الجزائري وتعميق شعوره الوطني على قاعدة أنه جزائري الوجه والمنطلق، عربي العمق، وإسلامي الامتداد، قادر على التأقلم مع المناهج الفكرية الغربية -البعد الإنساني- والتمكن في العلوم التطبيقية للمساهمة في عملية البناء المؤسسي بمختلف أنواعه -البعد المعرفي-

إن، فالآمال المنتظر تحقيقها من الجامعات الجزائرية هي أكبر بكثير من تلك المتوخاة من المؤسسات الأخرى المكونة لدولة، الأمر الذي يوجب على السلطات والوزارة المختصة فيها أن تضع للتعليم العالي جملة من البرامج والقوانين المدروسة والمنطقية تستجيب لاحتياجات الخصوصية الجزائرية بوعي متقدم وفاق

كما وضعت وزارة التربية والتعليم في سنغافورة خطة معلوماتية لتحقيق "سنغافورة جزيرة الذكاء عن طريق تعليم الطلاب والمعلمين أدبيات الكمبيوتر وحثهم على الإبداع والابتكار من خلال تعليم قائم على الاتصال الشبكي، كما قامت الحكومة بإدخال المعلوماتية في المقررات الدراسية والانتقال من التعليم القائم على نقل المعلومات إلى تعليم عابر لعالم المعلومات".

وقد أدركت الجزائر أهمية الاستعداد لعصر التكنولوجيا والمعلومات، حيث أشارت وثيقة استعداد الجزائر للقرن الحادي والعشرين إلى "أن التحول إلى المجتمع المعرفي لن يتأتي بتكديس المشتريات من أجهزة الكمبيوتر، أو الاشتراك في شبكات المعلومات العالمية، أو استخدام التقنيات المتعددة الوسائل بقدر ما يتأتي بخلق القدرة المجتمعية على استيعاب هذه المستجدات، وذلك بإعداد أجيال قادرة على التعامل معها، وتطوير إمكاناتنا للدخول في مجال صناعة المعلومات، والتي تعتبر بمثابة مفاتيح السيطرة والتقدم في هذا القرن".

غير أن مثل هذه العبارة التي وردت في وثيقة الجزائر والقرن الحادي والعشرين - وماشابهها - ظل دائما مجرد جمل إنشائية خطابية، ترد كثيرا في الوثائق الإصلاحية الرسمية بهدف الإثارة الإعلامية لا أكثر.

2 - إعادة النظر في البحوث العلمية والدراسات المقدمة:

أثرت المتغيرات العصرية على البحوث العلمية والدراسات العليا، وذلك باعتبارها الأداة الرئيسة لتحقيق التغير والتقدم التكنولوجي، فالدراسات العليا والبحوث العلمية هي "القادرة على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية في المجتمع، وبناء المبدعين والباحثين والخبراء والكوادر الفنية المتميزة اللازمة لخلق قاعدة تكنولوجية، ودخول مضمار التكنولوجيا وإحراز سبق فيها".

كما أدت هذه المتغيرات إلى الاندماج بين العلم والتكنولوجيا وبين النظرية والتطبيق، وهذا جعل العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي في مؤسسات البحث العلمي، ومؤسسات العمل والإنتاج أقوى مما كانت عليه في الماضي، حتى لقد أصبح التعاون بينهما ضرورة حتمية وأصبح توحيدهما وامتزاجهما اتجاهاً أساسياً للتقدم العلمي والتكنولوجي، كما أدى هذا التقدم إلى تزايد الاتجاه نحو الدراسات والبحوث العلمية التعاونية المتعددة التخصصات، وذلك بسبب ترابط العلوم وتداخلها وسرعة تغيرها، مما أدى إلى ظهور علوم وتخصصات جديدة تجمع بين أكثر من مجال.

وفرضت المتغيرات العلمية والتكنولوجية على التعليم الجامعي ضرورة إيجاد عمل مشترك وتواصل علمي وبحثي مع المؤسسات الإنتاجية والبحثية في العالم التي تتبادل الخبرات والمنجزات العلمية بين بلدان العالم وبين المنظمات والجامعات، وعلي سبيل المثال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تضم تحت عضويتها (22) دولة إضافة إلى أمريكا واليابان ويتمثل عملها في إجراء البحوث الخاصة بالعلم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء، وتذليل المشكلات المتعلقة بالتطبيقات التكنولوجية للعلم والإشراف على مراكز البحوث وتطويرها ودراسة المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالتطور العلمي والتكنولوجي.

كما تحتاج هذه الثورة إلى بيئة تعليمية وثقافية قادرة على تنوع مصادر المعرفة وإنتاجها وتطويرها ونشرها على أوسع نطاق، وهذا فرض على التعليم الجامعي ضرورة تسليحه بفلسفة وآليات وأهداف جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة من قبل، والتي تتمثل في إعداد إنسان جديد بمواصفات جديدة، إنسان لعصر المعلومات قادر على التعامل مع المواقف المتجددة، وقادر على متابعة التطورات المتلاحقة والمتسارعة في مجال عمله، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتخريج نوع جديد من المتخصصين ذوي التخصص العريض كبدل للخريج ذي التخصص الضيق لمواجهة ترابط العلوم وتداخلها.

ومن ثم فلم يعد هدف التعليم الجامعي هو خلق عالم من البشر المتجانس المتشابه بل بشر متميز متمسك بهويته الحضارية وبقيمه، قادر على التواصل مع الغير، يتقبل الواقع المختلف عن واقعه والرأي المخالف لرأيه.

كما أصبح من أهداف التعليم الجامعي أيضاً إكساب أفراده أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير وقابلية التنقل لتغيير أماكن العمل والمعيشة والتنقل الاجتماعي بفعل الحراك الاجتماعي المتوقع، كما أصبح التعليم الجامعي يهتم بتنمية وعي أفراده بالقضايا العالمية مثل السلام العالمي وحقوق الإنسان والإرهاب والديمقراطية وغيرها.

وقد اهتمت كافة الدول المتقدمة بضرورة تنظيم التعليم الجامعي في ضوء ثورة التكنولوجيا والمعلومات، حيث "بدأت الإصلاحات الجديدة في تلك الدول تدعو إلى تغيير التعليم التقليدي القائم على نقل المعلومات إلى تعليم جديد يعد لعالم المعلومات الذي يحتاج إلى أفراد متميزين ومبدعين، وأصبح التعليم في هذه الدول مرتبطاً بالتدريب والتطبيق التكنولوجي إلى حد كبير، وأصبح يركز على المهارات اللازمة لحدوث التقدم".

فاليابان التي تعد قطب الثورة المعلوماتية، والتي يرجع تقدمها التكنولوجي إلى كفاءة نظام التعليم فيها، أعلنت عام 1972م خطة تجديد شاملة لتهيئة المجتمع بأسره إلى مجتمع المعلومات، فوضعت وثقتها الشهيرة "مجتمع المعلومات عام 2000م" كإطار عام لسياسة وطنية لتأخذ من خلالها موقع الريادة في عصر المعلومات.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حرصت على الاحتفاظ بموقعها على قمة العالم فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات، فحرصت على إيجاد الهيكل المؤسسي الذي يقوم بهذه المهمة، وقد تم رصد مبالغ كبيرة للإنفاق على الأفكار الجديدة في التربية، حيث طرح الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في أبريل عام 1991م مشروعاً قومياً بعنوان "أمريكا عام 2000 استراتيجية التعليم" وقد أثار هذا المشروع اهتماماً واسعاً على المستوى القومي والعالمي، ولفت أنظار العالم إلى أهمية التعليم كاستراتيجية قومية تحمل قيادتها أقوى دول العالم، ومن أهداف هذا المشروع أن يحتل الطالب الأمريكي المرتبة الأولى بين دول العالم في مادتي العلوم والرياضيات، وأن يكتسب كل أمريكي ألوان المعرفة والمهارات للتنافس العلمي والتكنولوجي على مستوى العالم".

4- تطوير قدرات الأساتذة المشرفين على تطبيق نظام L M D :

من متطلبات تطبيق هذا النظام استخدام الأساتذة للتكنولوجيا في كافة المجالات، حيث تعمل عمل هذه التكنولوجيا على التغيير الكبير في أدوار المعلمين في العمليات التربوية في جميع المستويات التعليمية، فلم يعد يقتصر دورهم على مجرد تلقين المعلومات للطلاب، بل امتد ليشمل توجيه وتهئية الطلاب لمستقبل متغير يحكمه العلم والتكنولوجيا.

وقد فرضت هذه الثورة على أعضاء هيئة التدريس ضرورة تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية والتكنولوجية، بحيث يمكنهم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مجال البحث العلمي والتدريس للطلاب، وقد أشار بعض الباحثين إلى أهمية ذلك بقوله "إذا كنا حكما فسوف ندرّب معلّمينا على الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا الجديدة، ونتيح لهم الوقت من أجل تركيز أعمق على الإنسان والأغراض الإنسانية للتربية، وخلق بيئات تحفز الدارسين على التساؤل والتفكير، وتصنيف وتفسير المعلومات بأفكارهم واهتماماتهم وحاجاتهم".

كما أدت هذه الثورة إلى تغيير نظرة عضو هيئة التدريس إلى العملية التعليمية، فلم تعد نظرة تقليدية قاصرة على التدريس للطلاب، بل نظرة فرد في مجتمع عالمي، يرى نفسه في هذا المجتمع من خلال المكتبات الإلكترونية والمعلومات المصنفة موضوعياً، وشبكات المعلومات التي يستطيع من خلالها الوصول إلى المعلومات في الوقت والمكان المناسبين له، وتبادل الخبرات والإنجازات العلمية مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأخرى.

5- تفعيل القوانين الإدارية المصاحبة لتطبيق نظام L M D :

والتعليم العالي الذي يمثل قمة السلم التعليمي ومصنع القيادات الإدارية والسياسية والثقافية يجب أن يكون في أهدافه مضاهيا لانتظارات العالم بأسره وما تتطلبه المجتمعات الحديثة ولكن نرفض أن تكون السياسة التعليمية، إداريا وتنظيميا، مقتبسة في شكلها وفي مضمونها عن تجارب أخرى تختلف معا في الظروف الاجتماعية والاقتصادية خاصة. فإن نجاح تجربة معينة في سويسرا أو فرنسا لا يعني بالضرورة نجاحها بالنفس الدرجة في غيرها من البلدان، خاصة مع مراعات خصوصياتها وكذلك فقد لاحظنا أن عدم الاطمئنان لدى الطلاب يعكس قلة ثقتهم في هذا البرنامج الذي عجزوا عن فهم آليات العمل التي تميزه والآفاق التي يطرحها أو يقدمها. وإلى هنا نلاحظ تأثر منظومة التعليم العالي بالموارد الأجنبية المختلفة ولكن عوض أن يخلق هذا التمشي تقدما علميا واجتماعيا فإنه أدخل بلبلة على الجامعة من إدارة وطلاب وأساتذة فلا أحد يعرف إلى حد الساعة مزايا هذا النظام رغم الحلقات التكوينية والاجتماعات المتكررة التي ما فتئت تنظمها وزارة التعليم العالي من أجل كشف النقاب عن أبعاد اعتماد هذه التجربة وأنه لمن المؤسف أن تحول الجامعة من منارة، للإشعاع المعرفي إلى مختبر نجعل النتائج التي ستأتيها بها .

وإن طرح مثل هذا الإشكال جاء من منطلق غيرتنا على التعليم العالي بما هو مؤسسة اجتماعية متأثر في حركة التاريخ البشري وفي بناء القوة الاقتصادية والثقافية والسياسية وفي تنظيم العلاقات والنطاقات الإنسانية

وتزداد أهمية البحث العلمي في العصر الحاضر أكثر من أي وقت مضى، وذلك باعتباره أحد العناصر الأساسية للتقدم الاقتصادي والتنمية العلمية والتكنولوجية في المجتمعات وتطوير قدرتها على المنافسة العالمية، ونتيجة لذلك تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالصرف بسخاء على أبحاثها وتطوير أدائها باستمرار لتظل محتفظة بمركزها الممتاز على مستوى العالم، كما تقوم باجتذاب خير العقول العلمية، وأحسن الخبرات من جميع أنحاء العالم للعمل بها.

لذا فإن ثورة التكنولوجيا والمعلومات تتطلب مراجعة وتطوير مناهج البحث العلمي التقليدية السائدة في البحوث العلمية، بما يساعد على تكوين العقلية العلمية في مرحلة التخصص الدقيق، وإجراء البحوث العلمية وتطبيقاتها.

3 - تطوير المناهج والمقررات الدراسية تماشيا ومتطلبات تطبيق نظام L M D :

لقد أثرت ثورة التكنولوجيا والمعلومات على التعليم الجامعي، فلم تعد الجامعات ببرامجها ومناهجها التقليدية قادرة على متابعة هذا الكم الهائل من المعرفة، وأصبح من الصعب تقديم المعرفة في تخصص علمي واحد، كما أن العالم المتخصص لا يستطيع مهما حاول أن يلم بكل ما ينتج من معارف في مجال تخصصه، كما فرض "دخول المعرفة كمكون أساسي في العملية الإنتاجية استحداث تخصصات تعليمية لم تكن موجودة من قبل، وظهرت علوم جديدة لم تكن معروفة، وفرضت ما يسمى بعالمية التعليم".

كما أدى الانفجار المعرفي إلى ظهور تخصصات بيئية تجمع بين أكثر من تخصص علمي، وتعود إلى أكثر من منهج بحثي، وكان لذلك انعكاس على بني التعليم الجامعي وأمنائه ومكوناته، وفي تنظيم مناهج التعليم الجامعي، حيث أخذت الحواجز بين الأقسام العلمية الجامعية، وكذلك بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية في الانهيار ليحل محلها أنماط من العلاقات تتيح التكامل بين أنواع المعارف المختلفة لمواجهة مشكلة معينة، وهذا فرض على الجامعات ضرورة الأخذ بمفهوم وحدة تكامل المعرفة الإنسانية، وتحطيم الحواجز المصطنعة بينها، وتوليد علوم بيئية متعددة، والاهتمام بالعمل العلمي المشترك.

وأدت ثورة التكنولوجيا والمعلومات إلى زيادة الفجوة التي تفصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، فبينما نجد العلوم الطبيعية قطعت شوطاً عظيماً نحو إثراء حياة البشر بتطبيقاتها التكنولوجية، نجد أن العلوم الإنسانية تتراجع وتقف عاجزة أمام هذه الثورة المذهلة، ولا تستطيع أن تخرج الإنسان من قلقه المتزايد وغربته.

لذا فإن هذه الثورة تفرض على التعليم الجامعي ضرورة الاهتمام بالمناهج الدراسية وتحقيق الوحدة بينها، وتطويرها وربطها بالمستجدات العلمية والتكنولوجية باستمرار، كما يجب أن تركز المناهج على إكساب الطلاب القدرة على حل المشكلات، وكيفية التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، وكيفية توظيفها والاستفادة منها، وذلك من خلال تنمية مهارات البحث عن المعلومات والمعارف الجديدة، وإكساب الأفراد مهارات التعلم الذاتي وغيرها.

أما المقترحات التي أرى أنها تخدم الجامعات الجزائرية في تطبيقها للنظام L M D، ومن خلالها معاهد جامعة أدرارا فقد كانت على النحو الآتي:

1- التقييم الشامل لكامل عناصر العملية التعليمية (هيئة التدريس، الطاقم الإداري، المناهج، المختبرات والمعامل، المكتبات، المرافق العامة، الطالب) بهدف تحسين وتطوير أداء العملية التعليمية من خلال إنشاء مركز لتطوير التعليم الجامعي في كل جامعة.

2- تفعيل دور الجامعات في المجتمع من خلال إنشاء مراكز استشارية ومشاريع إنتاجية تساهم في الدعم المالي للجامعات.

3- توجيه البحث العلمي في الجامعات بما يلي حاجات المجتمع الجزائري وفق أولوياته.

4- تخصيص ميزانيات محددة للبحث العلمي وكذلك دعم المكتبات المركزية والفرعية في الكليات والأقسام.

5- تفعيل دور مجالس الأمناء في توفير الأموال اللازمة للجامعات ورعاية مصالحها.

6- تجميد رفع الرسوم الدراسية مراعاة للظروف الاقتصادية الصعبة في الوقت الراهن.

7- توفير كافة الإمكانيات التي تساعد الأستاذ الجامعي على القيام بدوره المطلوب، مثل (مكاتب، أجهزة حاسوب، خدمة إنترنت، مرافق أخرى صحية وغذائية وترويحية).

8- تكثيف عملية الإرشاد والتوجيه للطلبة (من النواحي الأكاديمية والنفسية والتربوية والاجتماعية) وخاصة للطلبة الجدد.

9- العمل على متابعة النمو المهني للعاملين في الجامعات من خلال الدورات المتخصصة وأخذها بعين الاعتبار عند الترقية.

10- تفعيل دور الجامعات في المجتمع من خلال عمادات التعليم المستمر وخدمة المجتمع والدوائر المعنية بما يعزز دورها المرجعي الرائد ويحقق التنمية الشاملة.

11- تعزيز وتطوير التنسيق والتعاون الإيجابي بين الجامعات الجزائرية على أساس تكاملي ومن خلال اتفاقيات مشتركة.

12- إضافة مساقات تعمل على تعزيز وتنمية مهارات الحاسوب والبحث العلمي واللغات لدى الطلبة.

13- متابعة خريجي الجامعات بما يكفل إعادة تأهيلهم لسوق العمل من جهة، ويضمن التطوير الدائم لهم من خلال إنشاء مركز متابعة الخريجين في كل جامعة الجزائري.

14- تفعيل النشاطات المنهجية في الجامعات الجزائرية.

على مختلف مستوياتها، وطنيا، قاريا وعالميا. ولهذا فإن مؤسسات التعليم العالي ليست مطالبة للاستجابة لمتطلبات عالمية بقدر ما هي مطالبة بالاستجابة للحاجات الاجتماعية ولقضايانا الوطنية وطبيعة مجتمعنا وإدارتنا وإلى مناهج التدريس الوطنية دون التنكر لثرائنا وللجهود التي تمتلكها كوادرننا الوطنية في سبيل إرساء منظومة تعليمية وطنية تتلاءم وواقعنا المعيشي.

بعض النتائج المرجوة في حالة التطبيق الجيد لنظام L m d

- تنمية مهارات التفكير الإبداعي.

- تنمية مهارات البحث والاطلاع وتحليل المعلومات.

- تنمية مهارات التفكير الناقد.

- تكوين الإنسان القادر علي إبداء الرأي واحترام الرأي الآخر.

- التدريب علي تكنولوجيا العصر تدريباً عملياً.

- ربط الأبحاث العلمية بمشكلات المجتمع.

- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية.

- تغيير المفهوم التقليدي للتعليم العالي بحيث يتحول الطلاب من مجرد متلقين إلي نشيطين بالإضافة إلي إكسابهم القدرة علي التعامل مع التكنولوجيا.

- إعادة صياغة أهداف وفلسفة التعليم بحيث تشمل إكساب الطلاب البصيرة بالمستقبل واستخدام وتطبيق التكنولوجيا الجديدة.

- إعداد جيل من العلماء والمبدعين والمبتكرين بدلاً من إعداد جيل من الموظفين غير القادرين علي مواجهة مخاطر التكنولوجيا.

- توجيه اهتمامات البحوث نحو مجالات العلوم الطبيعية والتقنية بحيث تصبح الجامعة مصدرا للتقدم العلمي والتكنولوجي.

- إنشاء كليات للدراسات العليا المتخصصة خاصة في الفروع المستحدثة وإنشاء مدن علمية أو مراكز تكنولوجية لرعاية المتميزين علمياً.

- إعادة هيكلة التعليم العالي والبحث عن أنماط جديدة يمكن أن تستوعب هذه الثورة العلمية والتكنولوجية وتطورها وإعداد الكفايات اللازمة للتعامل معهم.

- ربط التعليم بالعمل والتدريب والإنتاج من منطلق أن تطوير التكنولوجيا مسئول عن فتح أبواب التوظيف والعمل والتدريب والإنتاج.

- التوسع في التعليم العالي بصفة عامة والتكنولوجي بصفة خاصة حتي يتسني مواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية.

مصادر الدراسة

. التل، س. وآخرون. قواعد الدراسة في الجامعة: دليل الطالب للدراسة في جامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 1977.

. جوهر، ص. "التقييم الذاتي في مجال العمل الأكاديمي الجامعي". حولية كلية الآداب، جامعة قطر، السنة الرابعة، 1985.

. الخليلي، خ. ي. "مشكلات التدريس الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس". مجلة دراسات تربوية، جامعة اليرموك، مجلد 6 عدد 35، 1991.

. الشافعي، م. ز. دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جامعة بيروت العربية: بيروت، 1983.

. شريف، م. ع. "الجامعة بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع". مجلة التربية المعاصرة، ع 27، 1993.

. شنوده، أ. ف. من مشكلات التعليم الجامعي في العالم العربي: رؤية تربوية معاصرة. الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، مجلد 14، 1991.

. الشبخلي، ع. تطوير المستوى العلمي للطالب الجامعي. دار الفكر والنشر والتوزيع: عمان، 1983.

. صلاح، منذر. (مداخلة) في ندوة منتدى الفكر والحوار الوطني. "حول قانون التعليم العالي و أوضاع الجامعات الفلسطينية"، نشرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني، <http://www.fateh.net/public/newsletter>

. قانون التعليم العالي في الأردن الصادر بالرقم (6) لسنة 1999.

. قانون الجامعات اليمنية الموحد لعام 1995، مطبعة جامعة عدن، 1996.

. قانون التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر لعام 1999 www.Mesrs.edu.dz/loi-univ.htm

• الأستاذ: أ. فتاحي محمد

• عنوان المداخلة: معايير تقييم معارف

الطالب في نظام التعليم الجديد

مقدمة:

يعتبر تقييم أو تقويم المعارف أحد أركان العملية التدريسية ذلك أن التدريس الفعال يتطلب تقويماً دقيقاً لجوانب التعليم المختلفة، سواء كانت قدرات معرفية، أو معلومات، أو مهارات. وتبدو ضرورة التقويم من عدة نواحي، فمن ناحية هو ضروري في مرحلة ما قبل التعليم والتدريس بقصد تحديد المستوى الذي يبدأ منه الأستاذ في التعليم ولتحديد مستوى الطلاب والوقوف على الفوارق الموجودة بينهم، وهو ضروري في أثناء عملية التعليم لتحديد نقاط القوة والضعف في العملية التدريسية.

وأخيراً فإن التقييم ضروري في مرحلة نهاية التعليم وتفسير ذلك أنه يقيس مدى تحقيق الأهداف التدريسية بصورة شاملة. ومداخلتي تعالج موضوع التقييم في العملية التدريسية من حيث تحديد مضمونه والأسس التي يبني عليها هذا من زاوية، ومن زاوية أخرى تبسط المداخلات الامتحانات باعتبارها أحد المعايير المعتمدة في التقييم من حيث أنواعها وشروطها وخطوات بنائها.

وفي ضوء ما تقدم قسمت مداخلتي إلى مبحثين عالجت في المبحث الأول ماهية تقييم المعارف وأسسها، وفي المبحث الثاني درست الامتحانات كمعيار من معايير تقييم المعارف.

المبحث الأول: ماهية التقييم المعرفي وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف التقييم وخصائصه.

تعتبر عملية تقييم المعارف أحد أركان العملية التدريسية وتفسير ذلك أن التدريس الجيد يتطلب تقويماً دقيقاً لجوانب التعلم المختلفة سواء كانت قدرات أو معلومات أو مهارات أو جوانب وجدانية¹².

ويعرف التقييم بأنه عملية إصدار حكم بناءً على معايير في ضوء بيانات أو معلومات (كمية أو كيفية) عن فكرة أو ظاهرة أو موقف أو سلوك¹³.

فهو من ناحية يقيس مدى تحقيق الأهداف التربوية والتدريسية وإلى أي مستوى تحققت تلك الأهداف، كما يهدف إلى التعرف على مستوى تحصيل الطالب المعرفي وبالتالي التعرف على قدرات الطالب، كما يهدف التقييم إلى التعرف على الأهداف التي لم تتحقق عند الطلاب مما يؤدي إلى التعرف على نقاط الصعوبة التي واجهت الطلاب والتي تحتاج إلى إعادة أو شرح.

كما يهدف إلى اختيار أفضل الأساليب والوسائل والأنشطة وذلك أثناء عملية التدريس، وكذلك لمعالجة صعوبات التعلم ولتعزيز الأهداف التي تحققت.

وهناك من الباحثين من يخلط بين التقييم والقياس والاختبار وإن كانت هذه المفاهيم مترابطة فيما بينها غير أن هناك فرق بينها، فالقياس هو عملية جمع معلومات كمية عن موضوع معين باستخدام وحدات رقمية مقننة ومتفق عليها، أما الاختبار (الامتحان) فهو الأداة التي تستخدم للحصول على بيانات تدل على مدى تحقق الأهداف، حيث يمكن قياس التحصيل المعرفي بواسطة اختبار تحصيلي، كما يمكن قياس الأداء المهاري بواسطة قوائم التدقيق، كما يمكن قياس الجوانب الوجدانية بواسطة اختبارات أو قياس الميول أو الاتجاهات أو القيم¹⁴.

كما يفيد عملية التقييم في التعرف على مشكلات المناهج والعمل على علاجها، وبالإضافة إلى ذلك يساعد التقييم على تحديد مستوى الطلاب في نهاية العام أو نهاية الموضوع أو نهاية المرحلة، ومن ثم تعزيز مقدرة الطلاب في الانتقال إلى صف أعلى أو إلى موضوع جديد أو إلى مرحلة جديدة.

ومن تعريف التقييم السابق نتبين أن له خصائص، فمن ناحية هو عملية تشخيصية ذلك لأنه يمكن استخدامه في تحديد المستوى الأولي لمهارات الطلاب قبل بدء عملية التعليم حيث يحدد الموضوعات التي نجح فيها الطالب والموضوعات التي فشل في الإلمام بها.

ويهدف التقييم من خلال الامتحانات التحصيلية إلى تشخيص صعوبات التعلم عن طريق تحديد الطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم ثم التعرف على صعوبات التعلم، وبالإضافة إلى ذلك يتم تحديد العوامل التي أدت إلى صعوبات التعلم.

وأخيراً وصف تحديد الإجراءات العلاجية المناسبة وأخيراً يوجه التقييم الطلاب إلى النقاط المهمة التي عليه أن يتقنها، وبالتالي فإن التقييم يحث الطلاب على الانتباه إلى الدرس، وتمييز الأهداف المهمة واستيعابها وذلك لمواجهة تلك المواقف في الاختبارات.

والتقييم عملية علاجية ذلك أنه يتضمن اقتراحات لحل مشاكل وتقديم العلاج لما يحدث من أخطاء، والتقييم عملية وقائية ذلك لأنه يمنع من حدوث الخطأ أو تكراره في المستقبل.

وهو عملية شاملة لأنه يشمل جميع جوانب العملية التدريسية (الأستاذ، الطالب، المناهج، الأهداف، الأساليب التدريسية...).

المطلب الثالث: أنواع تقييم المعارف.

منذ اللحظة الأولى لبدء الأستاذ في الإعداد لعملية التدريس وفي الانتهاء منها بأنه يتخذ عدداً كبيراً من القرارات التي تتصل بعملية التدريس، وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم التقييم إلى الأنواع التالية:

أولاً: التقييم القبلي.

ويهدف هذا النوع من التقييم إلى تحديد النقطة التي يبدأ فيها كل طالب تعلمه، ويقوم الأستاذ بذلك التقييم عند البدء في دراسة درس جديد أو وحدة جديدة، بغية تحديد مستوى الطلاب أي تحديد معلوماتهم، ومهاراتهم وقدراتهم السابقة قبل الولوج في عملية التدريس.

12 د. عبد الحميد زيتون، التدريس (نماذجه ومهاراته)، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2003، ص541.

13 د. عبد الحميد زيتون، المرجع السابق، ص542.

14 د. زيد الهويدي، مهارات التدريس الفعال، دار الكتب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص143.

15 د. حسن حسين زيتون، استراتيجيات التدريس، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2003، ص399.

16 لتوسع راجع، د. محمد عبد الحليم منسي، التقييم التربوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997، ص22 وما بعدها.

وأخيراً ومن حيث ما تقيسه الامتحانات هناك ما يسمى بامتحان الذكاء وامتحان الاستعداد وامتحان التحصيل الدراسي وامتحانات الشخصية.

ويقرر التربويون¹⁸ أن الامتحان حتى يحقق الأهداف المرجوة منه يجب أن يتسم ببساطة من السمات فمن ناحية يجب أن يكون موضوعياً بمعنى أن لا تتغير علامة الطالب باختلاف أو تغيير المصحح، كما أن العلامة التي يضعها المصحح لا تتأثر بجمال خط الطالب أو بحسن تعبيره، حيث أن العلامة أو النتيجة النهائية مستقلة عن شخصية المصحح، كما يجب أن يتميز الامتحان بالصدق بأن يقيس الوظيفة التي وضع الامتحان من أجلها، وأن تتميز بالثبات بحيث يعطي نفس النتائج عند تكرار الامتحان على نفس الطلاب وفي ظروف مماثلة، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يتسم الامتحان بالشمولية وتعني أن يقيس الامتحان السلوكيات التي يجب أن يتصف بها الطالب، ويكون الأستاذ أقرب إلى قياس تلك الصفة (الكمان والشمولية) وذلك عندما يكون الامتحان شاملاً، والامتحان الشامل هو الذي يحتوي على عينة من الأسئلة بحيث تغطي أكبر عدد ممكن من الأهداف المعرفية أو المهارية... الخ.

ويجب أن يتصف الامتحان بالتمايز بأن يكشف على الفروق الفردية بين الطلاب.

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يتسم الامتحان بالتقنين بأن يستخدمه أشخاصاً مختلفون وحصلوا على نتائج متماثلة.

وأخيراً يتصف الامتحان بإمكانية الاستخدام بمعنى أن تكون الأسئلة مناسبة للفترة الزمنية المحددة ومناسبة لوقت التصحيح.

المطلب الثاني: امتحانات تحصيل المعرفة وأنوعها.

الفرع الأول: الامتحانات الشفوية.

وهي من أقدم طرق التقييم وكانت عبارة عن حفظ حقائق ومعلومات معينة ثم إعادتها وتذكرها، فكانت ترتكز على الذاكرة والطريقة الوحيدة هي التسميع¹⁹.

وتعتبر الامتحانات الشفوية ضرورية في بعض المواقف التدريسية كما أنها مكتملة لأنواع الامتحانات الأخرى، وتنطوي الامتحانات الشفوية على جملة من المزايا فهي من ناحية تعطي صورة دقيقة من قدرة الطالب على القراءة الصحيحة والنطق السليم والتعبير الشفوي خاصة في مجال تعلم اللغات.

كما أنها تساعد على إصدار الحكم على قدرة الطالب على المناقشة والحوار، وكذلك على سرعة التفكير والفهم وربط المعلومات واستخلاص النتائج منها وإصدار الأحكام عليها.

كما أنها تستخدم للتأكد من صدق الامتحانات الأخرى وأخيراً أنها تعمل على ربط أجزاء المادة بعضها مع البعض الآخر.

الفرع الثاني: الامتحانات التحريرية.

وفائدة هذا النوع من التقييم مهمة بالنسبة للأستاذ الذي لا توجد لديه معرفة جيدة وسابقة بالخلفية العلمية لطلابه.

ثانياً: التقييم البنائي.

ويهدف هذا النوع من التقييم إلى تحديد مدى تقدم الطلاب نحو الأهداف التدريسية المنشودة، أو مدى استيعابهم وفهمهم لموضوع محدد بغرض تصحيح مسار عملية التدريس وتحسينها.

ومن أدواتها الأسئلة التي يطرحها الأستاذ أثناء التدريس، والامتحانات القصيرة، والتمارين التي يقدمها أثناء الحصة.

ثالثاً: التقييم التشخيصي.

ويتم هذا النوع على فترات منتظمة خلال تطبيق البرنامج التدريسي أو أثناء تنفيذ التدريس، بتطبيق اختبارات تقيس مدى اكتساب الطالب لكل هدف من الأهداف التدريسية أو سلوكية للتدريس.

رابعاً: التقييم الختامي أو النهائي.

ويوظف هذا النوع من التقييم في نهاية الفصل الدراسي بغرض تقدير مدى تحصيل الأستاذ في نهاية الوحدات الدراسية أو في نهاية البرنامج، كما أنه يزود الأستاذ بأساس لوضع الدرجات والتقديرية بطريقة عادية للبرنامج بأكمله، كما أنه يزودنا ببيانات يمكن على أساسها إعداد التقارير والشهادات الدراسية للطلاب.

المبحث الثاني: معايير تقييم المعارف (الامتحانات نموذجاً).

المطلب الأول: تعريف الامتحانات وأنوعها.

يعرف الامتحانات بأنه الأداة التي يستخدمها الأستاذ للحصول على بيانات ومعطيات تبين مدى تحقق الأهداف التدريسية.

وتمثل الامتحانات أو الاختبارات أهم معايير تقييم المعارف حيث يمكن من خلالها الحصول على بيانات تشير إلى فعالية منظومة التدريس التي يتبعها الأستاذ، كما يمكن من خلالها الحكم على بيئة التعليم في مختلف أبعدها.

والامتحانات متنوعة باختلاف¹⁷ المعيار المعتمد في التقسيم، فمن حيث محتوى الامتحان تقسم الامتحانات إلى امتحانات لفظية وامتحانات مصورة وامتحانات عادية.

ومن حيث نوع المفردات التي يتضمنها الامتحان تقسم إلى امتحانات المقال وامتحانات موضوعية.

ومن حيث الإجراء تقسم إلى امتحانات فردية وامتحانات جماعية، ومن حيث طريقة الإرشادات تقسم إلى امتحانات شفوية وامتحانات كتابية.

ومن حيث الوقت المخصص للامتحانات تقسم إلى امتحانات موقوتة (امتحانات سرعة) وامتحانات غير موقوتة.

¹⁷ للتوسع راجع: د. عبد الحميد زيتون، المرجع السابق، ص 545.

- د. حسين زيتون، المرجع السابق، ص 144.

- د. محمد حسين آل ياسين، المبادئ الأساسية في

طرق التدريس العامة، دار القلم، لبنان، ص 243 وما بعدها.

¹⁸ د. عبد الحميد زيتون، المرجع السابق، ص 547.

د. زيد الهويدي، المرجع السابق، ص 146.

¹⁹ د. عبد الحميد زيتون، المرجع السابق، ص 549.

لذلك الموضوع أو يسجل فيه عدد الأسئلة التي تمثل الوزن النسبي لذلك الموضوع.

والبعد الثاني وتسجل فيه محتويات الأهداف التعليمية معرفة وفهماً وتطبيق وتحليل وتركيب وتقويم، حيث يدون تحتها أيضاً عدد الأسئلة من كل مستوى.

خامساً: صياغة فقرات الامتحان.

ويجب عن وضع السؤال أو الامتحان تحديد المحتوى الذي سيتضمنه السؤال كما يجب تحديد ماذا يريد أن يفعل الطالب بذلك المحتوى.

سادساً: إعداد الامتحان للتطبيق.

ويجب لذلك مراجعة أسئلة الامتحان من حيث وضوح الأسئلة وأنها تقيس محتوى تعليمياً مهماً.

كما يجب ترتيب فقرات الامتحان بحيث يراعى فيه أن تكون كل مجموعة أسئلة حول موضوع واحد، ويجب كتابة تعليمات عامة للامتحان كما يجب تحضير ورقة الإجابة بأن تكون واضحة وسهلة الاستخدام للطالب وللمصحح وأخيراً طباعة الامتحان في صورته الأولى، بحيث تطبع كمية قليلة وذلك بتجريبه على عينة من الطلاب حيث يتوقع أن تعدل بعض الأسئلة أو تحذف أسئلة أخرى.

سابعاً: تجريب الامتحان وتقنيته.

ويجب تجريب الامتحان على عينة صغيرة من الطلاب وذلك للتعرف على معامل السهولة ومعامل التمييز لكل فقرة من فقرات الامتحان وذلك من أجل تعديل الصياغة أو تعديل السؤال أو تغييره أو حذفه.

ثامناً: تصحيح الامتحان.

الغالب أن تخصص كل فقرة من فقرات الامتحان علامة وتكون علامة الطالب مساوية لمجموع علامات كل الفقرات التي أجاب عليها إجابة صحيحة.

تاسعاً: تحليل وتفسير نتائج الامتحان.

بعد عملية تصحيح الامتحان تأتي مرحلة تحليل النتائج وتفسيرها ويتضمن التحليل حساب معامل صعوبة كل فقرة كما يتضمن حساب معامل تمييز كل فقرة وحساب معامل الصدق والقياس للامتحان.

خاتمة:

عالجت هذه الدراسة موضوع تقييم أو تقويم المعارف في العملية التدريسية وبينت ضرورته وأهميته وأهدافه في مجال التدريس.

كما بينت الدراسة صور التقويم فقد يكون قبلي أي قبل العملية التدريسية وقد يكون بعد من أي بعد ختام عملية التدريس.

وبينت الدراسة مواصفات التقويم الفعال بأن يكون تشخيصياً وأن يبين لنا مواطن الخلل والزلل والضعف في عملية التدريس وأن يكون علاجياً بأن تقدم الحلول لمواطن الضعف في العملية التدريسية (الأستاذ، مناهج، طلاب، بيئة تعليمية)، والتقويم الفعال هو عملية وقائية ذلك لأنه يمنع حدوث الخطأ أو تكراره في المستقبل.

وهي على ثلاثة صور الامتحانات التحصيلية المقننة وامتحانات المقال، والامتحانات الموضوعية.

فالامتحانات التحصيلية المقنن هو في الأصل امتحان موضوعي ولكنه وصل إلى درجة كبيرة من الدقة والإتقان وتتوافر فيها الشروط العلمية للتقويم بطرق متعددة حتى وصلت إلى صورتها النهائية وهي أقسام (امتحانات الذكاء، امتحانات الشخصية، امتحانات الاستعداد والاهتمام).

وامتحان المقال وفيه يعبر الطالب كتابة عن نفسه باستخدام أسلوبه الخاص مستعيناً بمعلومات يستمدّها من خلفيته المعرفية الخاصة، ويمكن التعبير من خلالها عن مدى إلمام الطالب بالحقائق أو الأفكار، كما يمكنه التعبير عن قدرات عقلية واستدلالية عليا مثل تلك التي تتضمنها عمليات الاستنساخ وتنظيم الأفكار والنقد.

أما الاختبارات الموضوعية فهي التي تشمل مفردات موضوعية وهذه المفردات عبارة عن أسئلة محددة المعنى ولكل منها إجابة صحيحة واحدة لا يختلف المصححون في تقدير درجاتها وينبغي أن تكون الأسئلة واضحة من حيث اللغة والمعنى بالنسبة لكل فرد.

المطلب الثالث: خطوات بناء الامتحان التحصيلي.

يمر بناء الامتحان التحصيلي بعدة خطوات وهي:

أولاً: تحديد الهدف من الامتحان.

فقد يكون الغرض من الامتحان تحديد المستوى وذلك عندما يتم إجراء الامتحان قبل عملية التعلم وذلك للتعرف على تحصيل الطالب. وقد يكون بنائياً وذلك عندما تستخدم الامتحانات أثناء عملية التعلم والتعليم وذلك للتعرف على مدى تحقق الأهداف ومدى تقدم الطالب نحو الأهداف المزمومة.

وقد يكون تشخيصياً ويستخدم هذا الامتحان للتعرف إلى نقاط الضعف التي يعاني منها الطالب أو التعرف إلى الطلاب الضعاف الذين يعانون من صعوبات التعلم وذلك لمعالجتها. وقد يهدف قياس تحصيل الطلاب بعد نهاية العملية التعليمية.

ثانياً: تحديد الأهداف التعليمية.

وهنا تحدد الأهداف السلوكية تحديداً واضحاً حيث تكون هذه الأهداف قابلة للقياس والملاحظة، وأن الأهداف حسب الباحث بلوم تشمل المجال المعرفي والمجال الانفعالي والمجال المهاري.

ثالثاً: تحليل المحتوى²⁰.

يعني تحليل المحتوى إلى عناصره أي التعرف إلى العناوين الرئيسية والفرعية في المنهاج وحساب الوزن النسبي لكل موضوع بناءً على عدد الصفحات التي أحتملها في المنهاج، وعلى الأهمية النسبية للموضوع وعلى الوقت الذي استغرقه تدريس الموضوع.

رابعاً: إعداد جدول مواصفات الامتحان.

وهو جدول يحتوي على بعدين الأول²¹ وتسجيل فيه الموضوعات الرئيسية والفرعية ويسجل مقابل كل موضوع الوزن النسبي

²¹ د. زيد الهويدي، مرجع سابق، ص 147.

²⁰ للتوسع: د. عبد الحميد زيتون، المرجع السابق، ص 549.

وهو عملية شاملة لأنه يشمل جميع جوانب العملية التدريسية (أستاذ، طالب، مناهج، أهداف، أساليب التدريس).
وهو أخيراً عملية مستمرة يستخدم أثناء العملية التدريسية كما عالجت الدراسة كأن المعايير المهمة في التقويم وهو الامتحان حيث بينت أنواع الامتحانات وبينت الأسس الواجب توافرها في الامتحان وخطوات بنائها.
قائمة المراجع المعتمدة:

- 01- د. عبد الحميد زيتون، التدريس (نماذج ومهاراته)، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2003م.
- 02- د. زيد الهويدي، مهارات التدريس الفعال، دار الكتب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
- 03- د. حسن حسين زيتون، استراتيجيات التدريس، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2003.
- 04- لتوسيع راجع، د. محمد عبد الحليم منسى، التقويم التربوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997.
- 05- د. محمد حسين آل ياسين، المبادئ الأساسية في طرق التدريس العامة، دار القلم، لبنان، بدون سنة نشر.

• الأستاذ: أ. خير الدين شترة

رئيس قسم العلوم الانسانية والاجتماعية

• عنوان المداخلة: معوقات النظام الجامعي

الحدد

المقدمة :

إن معطيات العصر التكنولوجية والانفجار المعرفي ، تفرض على المجتمعات البشرية ديمومة التغير والتجدد ، نتيجة تطوع الأفراد كما الدول نحو مواكبة المستجدات بغرض الاستفادة من تلك المعطيات التي تصنع الرقي والازدهار الحضاري ، بحيث يتم اختيار ما يناسب ويلتزم حاجات الفرد التي هي جزء لا يتجزأ من حاجات مجتمعه .
هذا ما تسعى إليه المجتمعات عامة والمجتمعات المتخلفة أو النامية خاصة من اجل الرقي بمعطياتها وأسلوب حياتها إلى المستوى الذي يكفل لها مواجهة التحديات الجارية والمستقبلية ، تحت مظلة ما يعرف بالعالمية أو العولمة ، بشرط ألا يؤثر كل ذلك سلباً في القيم والمفاهيم الإنسانية للمجتمعات المتميزة ثقافياً وكذلك إلى المستوى الذي يمكنها من استغلال مواردها البشرية والطبيعية ، الاستغلال الأحسن

مرد هذه الخلافات إلى اختلاف في مستوى الرؤية ، أو إلى تعدد وجهات النظر فيها تقتضيه حالات إصلاح التعليم العالي ببلادنا ..

ويبدو أن المقول عليه في تلطيف جو الخلاف هذا وتقريب وجهات النظر بين المتحمسين لتطبيق هذا النظام والمتشائمين منه هو الرغبة المتزايدة لطلبتنا من الجيل الجديد للالتحاق بنظام ل.م.د رغم صعوبة البداية وكذا إصرار الدولة الجزائرية على المضي قدماً في تنفيذه قصد مجاراة دول العالم فيها التي سبقتها إليه .. حتى لاتضيع على نفسها فرصة اللحاق بالركب مجدداً ، كوننا ضعينا الكثير بسبب روح التردد التي سكنتنا زمناً طويلاً وتجربة الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية في بداية التسعينات ليست ببعيدة عنا.. فبعد أن تردنا بالإنضمام إليها من دون شرط أو قيد وسبقنا إليها دول الجوار التي تحسن حالها.. وبعد مضي أزيد من عقد من الزمن له ماله وعليه ما عليه. ها نحن نسابق الزمن ونطوي الفيافي (ازيد 130 دولة) كي نسرع إنضمامنا المشروط وبأي شروط .. ؟

ويبدو أن أكبر المتحمسين لتطبيق هذه التجربة هي الشركات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية (خدمات - صناعة - تجارة .. الخ) ن التي صارت في الوقت الراهن لاتعترف بالمذاهب وبالإيديولوجيات وحتى الحدود الدولية والإقليمية . بقدر مال تعترف بالاستعداد والقدرة والكفاءة من أجل تحقيق تفوقها محلياً وإقليمياً وعالمياً . لذلك صارت تضغط على المؤسسات التعليمية بكل الوسائل لمدتها بالأطر والكوادر ، الذين يملكون المادة الرمادية الطبيعية ، والكفاءة التكنولوجية المكتسبة ويتحكمون في الإدارة والتسيير بواسطة التحصيل والتدريب المناجمتي الحديث .

2/ معوقات تنفيذ نموذج النظام الجديد (من خلال تجربة تطبيقية حول

درس تاريخي)

أ/ صياغة الأهداف واختيارها ك :

- في النظام الجديد يشترط صياغة الدروس .
- رسم الأهداف قبل وضع محتوى الدرس
- تنظيم المحتويات على شكل سلوكيات وأنشطة يقوم بها التلميذ - لدواعي تقنية - بدل الرجوع إلى حالة الصفر في بناء مقدمات الدرس (تدريس النخبة) ومعوقات تنفيذ هذه الشروط هي :
- صعوبة الصياغة في شكل سلوكيات ملموسة ودقيقة في كل الأنشطة والمواد التعليمية (درس تاريخي كيف نصيغه سلوكيا) .
- عدم التمكن من شروط الإجراء ومراعاة مكونات بناء الهدف الإجرائي .
- صعوبة تحديد أهداف معينة في دائرة تعج بالأهداف : إذا كانت الأهداف مجموعة السلوكيات المراد تغييرها أو إحداثها لدى المتعلم فإن الاختيار بين عدد من الأهداف للنشاط الواحد ليس دائماً أمراً هيناً فتدريس محتوى معين في مادة محددة لا يقتصر على هدف واحد بل تتعدد أهدافه ويجد المتدريس نفسه حائراً في الاختيار .

ب/ تحديد المحتوى :

- في النظام الجديد يتم تحديد المحتويات انطلاقاً من معايير ومعطيات أهمها :
- رسم الأهداف يساعد على اختيار محتوى الدرس .

والأمثل والأنجع ، وتسمح لها أيضاً بالتحكم في المستوى العلمي والثقافي لتلائم به طبيعة متطلباتها .

وفي هذا الشأن يسعى النظام التربوي في الجزائر الحديثة إلى إيجاد التوازن الموضوعي والمهني ، ولتحقيق هذا التوجه تم اختيار نظام تعليمي /تعلمي جديد ، حتما سيلعب دوراً فعالاً في حركة التغيير والتجدد التي تشهدها الجزائر في السنوات الأخيرة .

يرتكز هذا النظام على إعادة صياغة شاملة لمحتوى العليم وعلى مخطط للتكوين (ليسانس) (03 سنوات - ماجستير سنتين - دكتوراه 03 سنوات) متمحورة على ثلاثة أطوار يتوج كل واحدة بشهادة جامعية بعد البكالوريا حالياً يوجد في الجزائر 14 مجالاً في التكوين وسوف يتم اعتماد نمطين من المسار في الجامعة الأول مهني والثاني أكاديمي ، النمط الأول سوف يعتمد على المدى القصير المختصر أما النظام الثاني فهو موجه إلى الطلبة الذين أظهرها علامات جيدة في البحث ويكون بدراسة أطول " أما طريقة التقييط فهي تعتمد على وحدة قياس تسمى " créQit " وتحسب بالأخذ بعين الاعتبار العمل المبذول من طرف الطالب المتكون من الحجم الساعي - العمل الفردي - المشاريع النظرية والتطبيقية وتمثل الوحدة عمل 11 ساعة.. ولكي يتمكن الطالب من الارتقاء من سنة لأخرى عليه أن يتحصل على 50% من الوحدات في كل سداسيين من السنتين (تكوين أساسي - تكوين توجيهي) أما حالة التكوين المتخصص فلها نظام تقييمي خاص . وعموماً فنظام ل.م.د يتميز بقاعدة مرنة هي " التقييم سداسي والانتقال سنوسي " .

وبخلاف ذلك فإن هذا النظام الجامعي الجديد يتضمن أسس تربوية وبيداغوجية نفسية وقيم فلسفية نوعية ذات نزعة بنائية / نفعية / تقدمية تنطلق من مبدأ أن المدرس لا ينبغي له أن يقدم للتدريس معارف ومعلومات وخبرات جاهزة ، وفي الوقت ذاته لا يكتفي المتدريس (الطالب) بما يعرف ويفهم من مصطلحات ومفاهيم ، بل ينبغي أن يوظفها في وضعيات متنوعة ومختلفة وفي كل الأوقات .

هذا هو المنطلق الذي تدخل به (ل.م.د) حجرات التدريس حيث تقوم بثورة ثقافية بسيطة أدواتها تقنيات وخبرات تعليمية تعليمية متنوعة ومتعددة ، قصد تفعيل المواد الدراسية في المؤسسة التعليمية وفي الحياة والبيئة المحيطة هذا التفعيل الذي يؤدي لا محالة إلى تحويل المعرفة النظرية إلى ممارسة عملية من جهة وإلى تخفيف المضامين والمحتويات المعرفية من جهة أخرى ..

هذا التوجه الجديد ينبغي ، بل يجب ان يطلع عليه المربون بمختلف اسلاكهم ويفهمونه بوعي تام - خصوصاً وأنه مشروع دولة تريد ان تتموقع بحجمها الحقيقي في عالم متغير ينبذ التوقع - وليس مشروع أشخاص .. لذلك كان من الواجب علينا كمطلعين وكمشرفين أن نبدأ .. وكانت البداية وبما تحمل كل البدايات من عوائق والتباسات .. انطلقنا حتى نزيل الحيرة التي سكنت طلبتنا واغلب المدرسين المقبلين طوعاً على العمل بها .

صحيح لقد ظهرت على المستوى الوطني خلافات حادة حول هذا الجيل الجديد من الفكر البيداغوجي الآخذ في الانتشار والتوسع ، بعد أن تبنته مختلف الأنظمة التربوية في مختلف أنحاء العالم - ولعل

- إن عدم فرض ميكانيزمات إدارية وتقنية للمنظورين داخل النظام الجديد (والمعدل المتميز في شهادة البكالوريا شرط لا يمكن إغفاله) فإن كلمة (جديد) لهذا النظام الجامعي المستحدث لا معنى لها وسنظل نعتبر عقل التلميذ مستودعاً فارغاً ينبغي ملؤه بكنوز المعرفة المنتقاة .

الأطراف الفاعلة في العملية التربوية :

- في النظام الجامعي الجديد تتغير وظيفة الطالب من مستهلك إلى مساهم فعال وتنشيط حيث يستوجب إشراك الطالب في كل مراحل الفعل التربوي كونه المعيار الأساسي في اختيار الأهداف وتخطيط التعليم .
 - لكن أن يكون له ذلك وطلبتنا مازالوا يجلسون في مواجهة السبورة ينصتون ويستجيبون ثم يعيدون إنتاج نفس المعارف في مرحلة الامتحان الشفهي أو الكتابي .. وإذ أخذنا عينة بسيطة من الأسئلة المطروحة عليهم في امتحانات السداسي الأول نجد أن هذه < الأسئلة بعيدة كل البعد عن التقييم الفعال والمحدد لمستوى الطالب - فنجد أن الأسئلة تفرض على الطالب أن يجيب بمقدار ما تلقاه من دروس والويل كل الويل إذا زاد الطالب فوق المطلوب إستفاضات إستا قها من قراءات متنوعة .. في مضمون السؤال .. فوظيفة الطالب في هذه الحالة تقتصر على القيام بعمليتين :
 - إكتساب المعرفة واستهلاك المقررات الجاهزة .
 - رد هذه المعرفة متى طلب الأستاذ ذلك .
- فالأستاذ هنا هو المصدر الأساسي في العملية التربوية فهو مالك المعرفة ويقوم بنقلها للطلبة .. وواجبة فيما بعد أن يصدرها حكماً على أعمالهم وفق معايير تتحكم فيها الميول والاهتمامات والنزاعات الشخصية ، فالطالب عنده " رقم إحصائي " يحدد به نسب النجاح والرسوب وبالتالي فإن المعرفة عند الطلبة لا تعدو أن تكون هي الأخرى رقم عددي يرجح به معدل الصعود والارتقاء .
- فالتجربة التعليمية القصيرة التي مررنا بها ضمن هذا النظام الجديد جعلتنا نستخلص بأننا نفذنا برامج جديدة متطورة بسلوكات كلاسيكية وأساليب تقليدية . فالمدرب هو الذي يتكلم - يسأل - يتقبل الإجابات أو يرفضها فالعلاقة بين المعلم والمتعلم (متكلم -

- في النظام الجامعي الجديد ، التقويم عملية دائمة ومستمرة ينجز بعد كل مقطع للتأكد من مدى تحقيق
- كل هدف (التركيز على المردودية) ، مما يتيح للأستاذ إمكانية تصحيح مساره وتغيير الوسائل والطرائق غير الناجعة والتقويم في هذا النظام لا يرتبط بالطالب فقط بل يتصل بالأهداف والمحتويات والطرائق والوسائل ، وهو على ثلاثة أنواع ، تشخيصي تكويني ، تحصيلي) .
- لكن مع تجربتنا القصيرة في تسيير عملية التقويم وجدنا أنها لا تخرج عن طابع الارتجال والذاتية - لأن ما تعودنا عليه - بحيث تمت على الشكل الآتي : إجراء يأتي على شكل امتحان أو تمرين

- تنظيم المحتويات على شكل سلوكات وأنشطة يقوم بها الطالب وليس على شكل مخلصات للمعلومات .
- مراعاة المكتسبات القبلية للطلبة والبناء على أساسها .
- الاهتمام بمدى فهم واستيعاب الطلاب للمحتوى .
- ومعوقات تنفيذ هذه المعايير هي :
- أن الوزارة في تنفيذها للنظام الجديد فكرت في كل شيء (تقني + إداري + مالي) لكن لم توفر للمدرس مقدراً مرجعياً يلجأ إليه في إنجاز المحتوى وبناء الأهداف واكتفت بنسخ جملة من المحاور والمواضيع بعدم فيها التكامل والتواصل والتفصيل في كثير من جوانبها - نسيج يحتم على المدرس في ادرار صياغة محاور وأهداف بما يتناقض وصياغة المدرس لنفس المقياس في وهران .
- بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة حالياً فإن تنظيم المحتويات على شكل سلوكات وأنشطة يقوم بها الطالب بعد خرافة ، فعدم توفر الإمكانيات (مكتبة متخصصة - نوادي إعلامية وسمعية بصرية - نوادي للحاسب والانترنت - قاعات متخصصة للدوريات والرسائل - مكتبة ارشيفية نموذجية - برامج تقنية ورحلات علمية هادفة ونوادي أدبية فنية - ومخابر علمية وتقنية تجريبية ..) فإن عمل المدرس سيتركز - (خارج البحوث التطبيقية التي أنقانا بها كامل طلبتنا مجبرين) على النقل والتلخيص والترتيب والإملاء الإنشائي المقيت .
- إن مراعاة المكتسبات القبلية للطلاب والبناء على أساسها في بناء الدرس وصياغة الأهداف وتحقيق التقويم الدقيق ويعد صعب المنال بالنظر إلى عمق الهوة العقلية والفكرية لدى طلبتنا .. وحيث نلاحظ وبدون الدخول في مآهه من المتسبب في خلق هذه الفروق الفردية داخل المنظومة الفكرية والعقلية للأجيال المتأخرة من طلبتنا أن كل أستاذ منا يحاول دوماً أن يستبق درسه بمقدمات واستهلالات أو يفرقه في الحشو والاستطرادات والقصد من كل ذلك هو محاولة الارتقاء الصعب بمجموع طلبة القسم إلى مستوى واحد يسمح لهم بتقبل الآتي من الدرس الجديد وهذا طبعاً على حساب التوزيع الزمني للبرنامج وإنا نرى بأن التراكيز على هذه النقطة في تحديد المحتوى لأمر مستحيل في ظل السياسة انجاز تطبيقها المفتوح كل حاصل على البكالوريا بإمكانه التسجيل في النظام الجديد وطبعاً الغاية في أولها معروفة هو الادعاء أمام الجميع أم طلبتنا الجدد يسارعون خفافاً وتقالاً للإنزواء داخل النظام الجديد .. لتكون المحصلة تشكيكية غير متناسقة من الطلبة تضم في ثناياها الغث والسمين .
- مستمع ، عارف - جاهلا ، منتج - مستهلك) رغم ان هناك طرائق أكثر فعالية دون غيرها (كالاستجوابية - والاستقرائية والمشروع) أو في أنفس الحالات التنويع وذلك باعتماد أكثر من طريقة في الحصة الواحدة .
- الوسائل وطرق التقويم .
- في النظام الجامعي الجديد ، تتعدد الوسائل والأدوات ، وترتبط بالأهداف المسطرة بما يساعد على إحداث التغيير المطلوب في سلوك المتعلم ..
- لكن في تنفيذنا للنموذج اقتصرنا وسائلنا التعليمية على السبورة والبطشور .

نهائي يلجأ إليه المدرس لمنح نقاط ودرجات تقديرية .. تسمح له بترتيب تلاميذه حسب النقاط المحصل عليها ، وذلك قصد اتخاذ الإجراء المناسب (انتقال ، رسوب ، طرد ، إجازات ن عقوبات) . إضافة لهذه الصعوبات والمعوقات التقنية يمكننا حصر بعض المشاكل الأخرى التي تقف في وجه تنفيذ هذا النموذج .

- ليس هناك اتفاق تام ومنسجم حول المصطلحات والتسميات والمفاهيم في هذا الموضوع .
- المرور من الأهداف العامة إلى المستوى الفعلي (الإجرائي) بكيفية نسقية ليس أمراً سهلاً ، (المسارات المفتوحة = الإمكانيات المتاحة) وبالأخص في المجالات التي يصعب تحديدها إجرائياً في صيغة سلوكية .
- عن أغلب واضعي المقررات يكتفون بتفريغ المادة إلى أقسام ، وحيث المحتويات الأساسية في كل قسم ، بينما بناء هيكل تعليمي جديد يتطلب إعداداً دقيقاً للأنشطة والأدوات والوسائل بناء على الأهداف المحددة .
- صعوبة الانتقال والتغيير من نمط مألوف تعود عليه أكثر عليه أكثر أساتذتنا إلى طريقة جديدة في التدريس والتقييم المستمر

.....

ندرة الكتب والمراجع الأكثر تخصصاً في الميادين المفتوحة مع تضائل حضور الطلبة في الحصول على فرصة كاملة ومتمكرة في الإطلاع والدراسة والتجديد من خلال الانترنت - على مستوى الجامعة

• الأستاذ: أ. بن خويا ادريس

• عنوان المداخلة: عملية التقويم ودورها في

تقييم المادة المعرفية ومتابعة سيرورتها

عملية التقويم ودورها في تقييم المادة المعرفية ومتابعة سيرورتها . لقد سطرّت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هدفاً استراتيجياً للمرحلة 2004-2013 يتمثل في إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي. وتنطلق المرحلة الأولى بوضع هيكل جديد للتعليم العالي مصحوباً بتحسين البرامج البيداغوجية، وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي.

ويؤكد هذا الإصلاح على الطابع العمومي للتعليم العالي، وعلى المبادئ الأساسية للمهام المسندة للجامعة الجزائرية، وهي¹:

- توفير تكوين نوعي للجميع من أجل إدماج مهني أفضل؛
- المشاركة في التنمية المستدامة للبلاد، والتفتّح على العالم الاجتماعي والاقتصادي؛

- ترسيخ قواعد الاستقلالية الذاتية الحقيقية للمؤسسات وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد؛

التعليمي التعليمي، أما التقويم (Evaluation) فهو مجموعة من النشاطات التي تصمم لقياس فاعلية النظام التعليمي التعليمي ككل.

تمكين الجامعة الجزائرية من استرجاع مكانتها كقطب للإشعاع الثقافي والعلمي على المستوى الإقليمي والدولي.

ولتجسيد هذه المبادئ، تبنت وزارة التعليم العالي هيكلية جديدة تعرف بل.م.د. L MD² [باك + 8 سنوات] (ليسانس 3 سنوات - ماستر سنتان - دكتوراه 3 سنوات)؛ وهي هيكلية نظام³ مستلهمة من الهياكل المعمول بها في البلدان الأنجلوسكسونية خاصة، والبلدان المصنعة عامة.

وإذا كان المتعلم أو الطالب هو أساس هذه الهيكلية، فإن تقويم⁴ الطالب يعد جزءا أساسيا في العملية التعليمية؛ فهو الأساس الجوهرى الذي لا يمكن الاستغناء عنه لما يشكله من أهمية في تحديد مقدار ما يتحقق من الأهداف التعليمية، والغايات التعليمية المنشودة، الموضوعة سلفا والتي ينتظر منها أن تنعكس إيجابيا على سلوكيات الطالب من جهة، وعلى العملية التعليمية من جهة أخرى. كما أن تقويم أداء الطالب يعد ركنا مهما في العملية التعليمية لما له من تأثير قوي في أدائه التعليمي التكويني وفي سيرورته وتفكيره⁵.

أغراض التقويم:

- 1- إن للتقويم أغراض أربعة؛ وهي⁸:
يعين الطالب على معرفة جوانب الخطأ والضعف في تعلمه، وأسبابه.
- 2- يعين الطالب على الرضا وتحقيق الإشباع عندما يؤدي عمله بنجاح.
- 3- يساعد الأستاذ في الحكم على مدى كفاية طرقة في التدريس.
- 4- يساعد على إصدار الأحكام التي تتخذ أساسا للتنظيم الإداري.

أنواع التقويم:

يهتم المختصون بالقياس والتقويم بثلاثة أنواع رئيسية من حيث أهدافه وأغراضه، وهي⁹:

1- **التقويم القبلي pre-evaluation**: ويقوم التقويم القبلي كما تدل التسمية على تقويم العملية التعليمية قبل بدئها، وهو يهدف بوجه عام إلى تحديد مستوى الطلبة للمقدمين للتكوين أو للتعلم، ومستوى البدء به، أو التعرف إلى المدخلات السلوكية لدى الطلبة قبل البدء بعملية التدريس لدرس، أو موضوع معين، أو وحدة تعليمية معينة، ويقسمه علماء التربية في مجال القياس والتقويم من حيث أغراضه وغاياته إلى ثلاثة أنواع فرعية، هي:

أ. **التقويم القبلي - التشخيصي diagnostic evaluation**: ويهدف إلى كشف نواحي الضعف، أو القوة في تعلم الطلبة، وبالتالي كشف المشكلات الدراسية التي يعاني منها الطلبة، والتي قد تعوق تقدمهم الدراسي. فعلى سبيل المثال قد يكشف معلم الرياضيات أن السبب في ضعف الطلبة عند إجراء عملية القسمة الطويلة هو عدم تمكنهم من معرفة القسمة القصيرة، مما يضطره لإعادة النظر، والتخطيط في المواقف، والنشاطات التعليمية لمعالجة القصور، وتصحيح أخطاء التعلم، وذلك بتعريف الطلبة بالقسمة القصيرة.

ب. **تقويم الاستعداد Readiness Evaluation**: ويهدف إلى تحديد مدى استعداد الطلبة لبدء تعلم موضوع جديد، أو وحدة جديدة، أو معرفة مستوى امتلاك الطلبة للمهارات العقلية اللازمة لتطبيق طرق التعليم، وعملياته في تقصي بعض المشكلات العلمية، وحلها على سبيل المثال.

ت. **تقويم للوضع في المكان المناسب Placement Evaluation**: ويهدف إلى تحديد مستوى الطلبة الخريجين، أو المقبولين في الكليات والأقسام الجامعية، لتصنيفهم أو وضعهم في صفوف أو مستويات تعليمية معينة تتناسب وقدراتهم العقلية، أو حسب ميولاتهم واهتماماتهم التعليمية.

إن عملية التقويم عملية منهجية، منظمة، ومخططة تتضمن إصدار الأحكام على السلوك (أو الفكر أو الوجدان) أو الواقع المقيس، وذلك بعد موازنة الموصفات والحقائق لذلك السلوك (أو الواقع) التي تم التوصل إليها عن طريق القياس مع معيار جرى تحديده بدقة ووضوح، لذا تتطلب هذه العملية إجراء إجراءات متعددة من القياس بغرض إصدار أحكام على السلوك في ضوء معيار أو هدف محدد.

ومن ههنا، وجب التفريق بين مفهومي القياس Measurement والتقويم Evaluation؛ ذلك أن القياس يشترط إلى الكمية أو القيمة الرقمية التي يتحصل عليها الطالب في اختبار أو امتحان ما، وهو أسبق في التجسيد من التقويم فيعنى بالوصف الكمي (الرقمي) للسلوك (أو الأداء) ولا يتضمن أحكاما بالنسبة لفائدته أو قيمته أو جدواه، عكس التقويم التعليمي الذي يتطلب معالجة عناصر الضعف لتحسين المستوى، ورفع سويته، ونوعيته، وتعزيز عناصر القوة، وإقرارها ومكافأتها - وهو ما أشرنا إليه سابقا⁶.

وبالتالي، فإن التقويم يهدف إلى تحقيق أغراض مرغوب فيها، ومتعددة، تشكل أهمية كبرى في نجاح عملية التعليم، من بينها الآتي⁷:

1. تحديد مقدار ما تحقق من الأهداف التعليمية المنشودة، أو المرسومة سواء بسواء.
2. التقويم عملية تشخيصية، وقائية، علاجية، تعطي الأستاذ تغذية راجعة عن أدائه التعليمي التعليمي، وفاعلية تدريسه. وبهذا يتم تعزيز عناصر القوة في العملية التدريسية وإقرارها ومكافأتها، ويتم معالجة عناصر الضعف فيها لتحسين التعليم أو التكوين، ورفع سويته ونوعيته.
3. التقويم مؤشر جيد لقياس أداء الأستاذ، وفاعلية تدريسه، والحكم عليها لأغراض وقرارات إدارية تربوية تتعلق بالنقل، والترقية، والترقية.
4. يقدم التقويم مخرجات مهمة لأغراض البحث والتقصي في تعليم المواد الدراسية ومناهجها بحثا وتخطيطا، وتعديلا، وتطويرا سواء بسواء.
5. التقويم أعم، وأشمل من التقييم؛ فالتقييم (Assessment) هو تلك النشاطات التي تصمم لقياس تعلم الطلبة، الذي يأتي كنتيجة للموقف

العلمية، وتوظيفها على جميع مستويات المجال العقلي الستة، وفقا لتصنيفات بلوم (المعرفة، والاستيعاب، والتطبيق، والتحليل، والتركيب، والتقويم)؛ ومهارات عمليات العلم وطرقه؛ وتمثل القيم، والاتجاهات، والميول العلمية، وامتلاك المهارات اليدوية، والعملية المناسبة).

4- لكي تكون عملية التقويم عملية سليمة، ودقيقة، وموضوعية، يجب أن يتحقق فيها ثلاثة أمور على الأقل، وهي:

- أن يكون التقويم بدلالة أهداف تعليمية محددة.
- أن يعتمد التقويم على القياس الكمي الرقمي التربوي الدقيق.
- أن يتصف التقويم بالاتساع، والشمولية.

5- هناك زاويتان متكاملتان للعملية التقويمية، ويجب أن ينظر إليهما ويطبقهما أثناء تقويم أدائه وعمله، وهما:

- تقويم تعلم الطلبة؛ ويتضمن إجرائيا تحديد مستوى ما حصله الطلبة من نتائج التعلم أو التكوين. وبالتالي، معرفة مدى استفادتهم مما تعلموه، وذلك بموازنته بالأهداف التي يسعى الأستاذ إلى تحقيقها عند الطلبة.

- التقويم الذاتي للأستاذ؛ وهذا يعني أن الأستاذ يعتاد على تقويم أدائه وعمله التعليمي التعليمي بنفسه، بحيث يدرك مدى فعالية تعليمه (أهداف، محتوى، وطريقة، وتقويم)، ويشخص نواحي النقص فيه كنقطة بدء نحو تعديل طرائق وأساليب ووسائل تعليمه، ومواجهة الظروف التي تؤدي في عملية التعليم أو التكوين.

ومن الأدوات التي قد تساعد الأستاذ على تقويم أدائه وعمله التعليمي هو: (أ) تحليل نتائج الطلبة، (ب) الاستفتاءات الذاتية.

وقد تتضمن هذه الأدوات بعض الأفكار التقويمية ذات العلاقة كما في مدى:

- تحقيقه الأهداف التعليمية المتوخاة.
- فهمه المادة التعليمية وطبيعة المادة التي يدرسها.
- استخدامه طرق التعليم المختلفة وأساليبها وتطويرها.
- نجاحه في التخطيط الدراسي، والتخطيط للنشاطات العملية للمرافقة للمناهج.
- استغلاله للإمكانات البشرية، والمادية المتوفرة في البيئة التعليمية التعليمية.

6- التقويم عملية تعاونية يشترك فيها عدة أطراف مهمة، وهي:

- الأستاذ وزملاؤه الآخرون، وذلك من أجل التشاور معهم خاصة فيما يتعلق بالحكم على الطالب في القسم.

- الأستاذ والطلبة، كأن يتحدث مع الطلبة من حين إلى حين فيما يتعلق بمدى فهمهم واستيعابهم للموضوعات العلمية المختلفة، أو تحديد المشكلات التي تتوقع أو تحول دون تعلمهم.

7- تقوم العملية التقويمية على أسس عملية لكي تؤدي أغراضها وغاياتها، وبالتالي ضمان الحصول على نتائج صحيحة من عملية التقويم، ومن هذه الأسس: الموضوعية، والصدق، والثبات، والشمولية للأهداف التعليمية المراد قياسها.

8- إن مفهوم التقويم، كما ذكرنا سابقا، ليس مرادفا لمفهوم الامتحانات. وعليه، يفرق التربويون بين التقويم والامتحانات مبدئيا كما يأتي:

2- التقويم التكويني **formative evaluation**: ويقوم على مبدأ تقويم العملية التعليمية التعلمية خلال مسارها؛ أي يهدف بوجه عام إلى تحديد مدى تقدم الطلبة نحو الأهداف التعليمية المنشودة، أو مدى استيعابهم وفهمهم لموضوع تعليمي تعليمي محدد (حصّة دراسية، أو وحدة دراسية) بغرض تصحيح العملية التدريسية وتحسين مسارها.

ومن أدوات التقويم التكويني (البنائي أو التشكيلي) الأسئلة المختلفة التي يطرحها الأستاذ أثناء الدروس أو المحاضرات، والامتحانات، والبحوث...

3- التقويم الختامي **summative evaluation**: ويقوم على مبدأ تقويم العملية التعليمية التعلمية بعد انتهائها، وبالتالي يهدف إلى معرفة مقدار ما تم تحقيقه من الأهداف التعليمية، والتربوية المنشودة، أو المرسومة سواء بسواء، كما في: تقويم مستوى أداء (تحصيل) الطلبة للمعرفة العلمية بأشكالها المختلفة بعد الانتهاء من تدريس موضوع علمي معين، أو وحدة دراسية، أو أكثر في العلوم.

ويقوم التقويم الختامي على نتائج الامتحانات التي يضعها الأستاذ في نهاية كل سداسي، أو نصف السداسي، أو السنة... أو نهاية وحدة تعليمية معينة.

أسس عملية التقويم:

لكي تتم عملية تقويم التعلم في المقاييس المقترحة بشكل صحيح، فإنه ينبغي على الأستاذ أن يمتلك، ويعي بعض المبادئ، والأساسيات المتعلقة بخصائص التقويم ومبادئه. وبالتالي، عليه مراعاة هذه المبادئ، والأسس وممارستها لكي يكون تقويمه دقيقا وموضوعيا، وهي كما يوثقها الأدب التربوي والنفسى في الآتي¹⁰:

1- عملية التقويم، عملية تشخيصية وقائية علاجية؛ تشمل جانبيين أساسيين مترابطين، هما:

- الجانب الشخصي: ويتضمن محاولة الأستاذ كشف نواحي الضعف، والقوة في تعلم الطلبة، مثله في ذلك مثل ما يفعله الطبيب في تشخيص الأمراض، والأوبئة المرضية.

- الجانب العلاجي: وهو الذي يتطلب من الأستاذ اقتراح بعض النشاطات العلمية، والمواقف التعليمية وتنفيذها، والتجارب المخبرية التي تساعد الطلبة في تصحيح أخطاء التعلم ومعالجتها وسد ثغراتها.

2- التقويم عملية نامية مستمرة، وملازمة لعملية التعليم أو التكوين؛ بمعنى أنها تحدث قبل وفي أثناء، وبعد العملية التعليمية. وهذا، يستلزم من الأستاذ معرفة، وتطوير، وتطبيق الطرائق، والأساليب، والاستراتيجيات، والتقنيات المستخدمة في تقويم نمو الطلبة وتقديمهم.

فالملاحظات والمشاهدات اليومية، والمقابلات الشخصية والنشاطات والامتحانات السداسية، جميعها تشكل جزءا مهما في العملية التقويمية، وعن طريقها يستطيع الأستاذ تحسين نواحي الضعف والقوة في الطلبة وتعلمهم واكتشافها، وبالتالي تحسين مسار العملية التعليمية وتقويمها وتصحيحها سواء بسواء.

3- عملية تقويم عملية شاملة؛ وهذا يعني وجوب شمول العملية التقويمية لجميع مجالات الأهداف التربوية الثلاثة: المعرفي (العقلي)، والوجداني، والمهاري، كما في تقويم: مستوى تحصيل الطلبة للمعرفة

وجد الطالب علامته ضعيفة فقد يرغب في تحسينها في مرة تالية، ولكن الامتحان لم يبين له أساس التحسن¹⁴.

وبالتالي، فإن التقويم التشخيصي مثلا يبين ما نجح فيه الطالب وما لم ينجح فيه بدلا من مجرد حصوله على العلامة، كما يحدد الخطأ الذي وقع فيه، ويتطلب هذا التقويم انتباها لعملية الأداء، وليس المهم فيه أن تكون الإجابة صحيحة أو خطأ، بل توضيح كيفية استجابة الطالب للسؤال ولماذا.

أنواع الامتحانات التحصيلية:

ومن الامتحانات التحصيلية حسب ما قرره بعض الدارسين أذكر الآتي¹⁵:

الامتحانات الشفوية: حيث تساعد على جعل التقويم عملية مستمرة، وتدفع بالطلبة إلى متابعة دروسهم، وتعطي الأستاذ فرص تعرف نواحي القوة، والضعف لدى الطلبة، وقدرة كل منهم على فهم الموضوع، وغالبا ما يستفاد من الامتحانات الشفوية في مجال الدراسة اللغوية؛ حيث تكون مثل هذه الامتحانات من أنسب الوسائل لتعرف قدرة الطلبة على النطق والتعبير عن مختلف الموضوعات بلغة علمية سليمة.

الامتحانات المقالية (الإنشائية): وتتألف هذه الامتحانات من مجموعة من الأسئلة تتطلب إجابة مستفيضة يشغل فيها الطالب بالبحث، والموازنة، والمناقشة، والوصف، والتحليل والاستدلال، وتذكر الحقائق، والمبادئ العامة التي درسها خلال العام الدراسي. كما يعود هذا النوع من الامتحانات الطلاب كيف يصلون إلى استنتاجات منطقية، كما يقودهم إلى التفكير المنظم، وحل المشكلات والإنشاء الأدبي، وترتيب البحث، وتقسيمة إلى فقرات، وتنمية القدرات الابتكارية.

وتجدر الإشارة ههنا، إلى أن هذه الامتحانات قد تتأثر بذاتية المصحح، مما يفقدها موضوعيتها، فلا يبقى المقياس غامضا ثابتا في الأحوال جميعها بل يتغير مقياسه تبعا لحالته النفسية، أو شعوره بالكسل، أو الملل. فقد يؤدي ذلك إلى غبن الطالب، والإجحاف بحقه. وقد يختلف تقدير المصحح الواحد للموضوع نفسه أداء قام بتصحيحه في أوقات مختلفة.

الامتحانات الموضوعية: بعد أن تبين للأساتذة عيوب اختبار المقال، وضعوا الامتحانات الموضوعية لتلافي مثل الاختبارات الإنشائية، وقد انتشر هذا النوع الجديد في أمريكا انتشارا واسعا، وسميت بالامتحانات الموضوعية؛ لأن تصحيحها لا يتأثر بالعوامل الذاتية للتصحيح، ولا يحتمل كل سؤال من أسئلة الامتحانات الموضوعية إلا إجابة واحدة صحيحة، ويرفق عادة كل امتحان طريقة التصحيح التي تشمل الإجابات الصحيحة، ويطلق على ذلك اسم مفتاح الامتحان أو دليل التصحيح.

عيوب الامتحانات:

كما أن لامتحانات أربعة عيوب على الأقل حسب رأي فكري حسن الريان، وهي¹⁶:

- إذا استخدمت الامتحانات لوجدها كشاهد على استحقاق الطالب أعطاه هذا الأخير وزنا أكثر مما يلزم، ولهذا يجب أن تستمر عملية التقويم طوال فترة الدراسة لا في الأوقات المحددة للامتحانات.

- التقويم أعم وأشمل من الامتحانات؛ فالامتحانات، تهدف إلى قياس مستوى تحصيل الطلبة للمعرفة؛ بينما يهدف التقويم إلى قياس جميع مجالات الأهداف التعليمية (المعرفية، الوجدانية، والمهارية) والحكم عليها. وهذا يعني أن الامتحانات هي عبارة عن جانب واحد من جوانب التقويم، أو جزء منها، وهو أن القياس سابق للتقويم بوجه عام.

- الامتحانات غائية، وليست وسيلة من حيث وظيفتها، بمعنى أن وظيفة الامتحان تقتصر على مجرد إعطاء الطالب علامة تحكم بها عليه إما نجاحا أو راسبا؛ بينما التقويم وسيلة وليس غاية، يستخدمه المعلم لمعرفة مدى ما تحقق من أهداف، والتي ترشد بدورها إلى مواطن الضعف للعمل على تعديلها وإصلاحها بحيث تنعكس إيجابيا على سلوك المتعلم أو فكره، أو وجدانه.

- غالبا ما تقتصر الامتحانات على الامتحانات التحريرية والشفوية، أما التقويم فيتضمن بالإضافة إلى ذلك، الملاحظات، والمشاهدات اليومية، والمقابلات الفردية، والأداء الذاتي للطلاب... الخ.

9- العملية التقويمية عملية منهجية منظمة ومخططة، تتم في ضوء الخطوات الإجرائية الآتية:

- تحديد الهدف، أو موضوع التقويم، وتحليله إلى عناصره الأولية، أو العوامل المؤثرة فيه، وقد يساعد في ذلك تحديد الأهداف وصياغتها بصورة سلوكية.

الامتحانات التحصيلية achievement tests:

تعد الامتحانات التحصيلية من أكثر أدوات التقويم، وأساليبه شيوعا واستخداما في تقويم نواتج التعلم.

ولكي تؤدي الامتحانات التحصيلية الجيدة وظائفها على أكمل وجه، لا بد أن تتصف بالصفات الأربع الآتية:

- **الموضوعية Objectivity:** وتعني عدم تأثر نتائج التقويم بالعوامل الذاتية، أو الشخصية للمصحح، وبالتالي فإن علامة الممتحن (الطالب) لا تتوقف على من يصحح ورقته، فلا تختلف علامته باختلاف المصححين إذا تعدد ذلك¹¹.

- **الصدق Validity:** ويسمى بالصدق؛ ويقصد به قدرة الامتحان على قياس الشيء الذي وضع لقياسه فعلا فلا يقيس شيئا آخر، وطريقة التقويم الصحيحة هي تلك التي تظهر في صدق جانب الأداء الذي يقاس؛ أي يجب أن يشمل الامتحان الصحيح على الدروس المدرسة من قبل¹².

- **الثبات Reliability:** ويسمى بالدقة؛ ويقصد به أن يعطي الامتحان النتائج نفسها أداء ما كرر تطبيقه في قياس الشيء نفسه مرات متتالية، وفي ظروف متشابهة؛ وذلك باعتبار أن سؤالا واحدا لا يمثل عينة كافية لقدرة الطالب؛ إذ ينبغي استخدام عدد كبير من الأسئلة للحصول على مقياس موثوق به لمعرفة المهارة والقدرة، وكلما زاد عدد الأسئلة كان ذلك ضمانا أكبر للدقة¹³.

- **القيمة التشخيصية:** وذلك باعتبار أن أفضل أساليب التقويم هي تلك التي تبين بالتحديد ما يخطئ الطالب في عمله، فالأستاذ قد يقرأ أوراق الامتحان ويقدر درجات الطالب وتنتهي عملية التقويم بالنسبة له، فإذا

أكثر، هو مرحلة تأقلم وانغماس في الحياة الجامعية. ويخصص لاكتساب المبادئ الأساسية للميدان المختار، وفي الشعبة لمدخل الوحدات من المنهجية والاكتشاف. يتبع هذا الطور بتكوين يستجيب بشكل أفضل للاختصاص المختار إما تحت شكل أكاديمي، وإما يجب أن يؤدي إلى دراسات جامعية معمقة، إما على شكل تمهيني (برنامج في علاقة وطيدة مع القطاع المستخدم)، وإما يجب أن يسمح للطالب بالاندماج في عالم الشغل مع إمكانية مواصلة دراساته.

تستغرق الدورة الثانية (الماستر) أربعة سدايسات، ويطابق مجموع 120 وحدة قياسية تتوج بمذكرة تخرج. هذا الدور مفتوح لكل الطلبة الحاصلين على شهادة ليسانس أكاديمية، ويسمح ببلوغ مستويات تكوين معمقة وأكثر كفاءة في التخصص المختار. يمكن للماستر مثله مثل الليسانس أن يظهر تحت شكل أكاديمي (يقود للدكتوراه) أو مهني (اكتساب تخصص أكبر مع بقاء التوجه مهني دائما). يجدر الملاحظة أن الطلبة الحائزين على ليسانس ذات صبغة مهنية يمكنهم التسجيل في الماستر بعد مدة في العالم المهني.

تفصي الدورة الثالثة (الدكتوراه) إلى أعلى شهادة جامعية، في مدة دنيا بستة سدايسات. يجب عليها أن تضمن تعميقا للمعارف في التخصص المختار، وتكونا بالبحث العلمي ولأجله. وأما الوحدة القياسية (Le crédit) هي : وحدة قياس التعلم المكتسب. كل وحدة تعليم وكل مادة لها قيمة معينة بواسطة الوحدات القياسية المطابقة للحجم الساعي السداسي حضوريا، ولحجم نشاطات الطالب. مجموع الوحدات القياسية لكل وحدات التعليم للسداسي حددت بـ 30 وحدة قياسية.

* وأما طريقة التقويم فهي سداسية، وتتمثل حسب النظام

الجديد في الآتي:

- امتحان في نهاية كل سداسي.
- كل وحدة تعليمية تتوج بامتحان نهائي، زيادة على نظام المراقبات المستمرة، ومراقبة الأعمال التطبيقية، وتقديم العمل الفردي، ...، وكل واحدة من هاته التقويمات تدخل ضمن العلامة النهائية حسب الموازنة.
- حساب المعدل يركز على مبدأ التعويض.
- داخل نفس الوحدة التعليمية، علامات مختلف المواد تحسب بواسطة المعاملات وتعوض بعضها بعضها الآخر.
- المعدل العام يتحصل عليه انطلاقا من المعدلات المتحصل عليها في كل وحدة تعليم بمعاملها.
- يتحصل على السنة الموالية كل طالب تحصل على معدل معوض مساويا أو أكبر من 20/10.00.
- يسمح لكل طالب مؤجل في دورة جوان بالتسجيل في دورة استدرائية لإجراء امتحانات مواد الوحدات التعليمية غير المتحصل عليها و بعبارة أخرى التي تحصل فيها على علامة أدنى من 20/10 .
- العلامة المتحصل عليها في الامتحان الاستدرائي تعوض العلامة النظرية للوحدة التعليمية المتحصل عليها في الدورة السابقة مع الاحتفاظ بنقطة الأعمال التطبيقية .
- احترام أجل أدنى من شهرين (02) بين الدورة العادية والامتحان الاستدرائي.

إذا استخدمت الامتحانات كعمل ختامي فإنها تفقد قيمتها التربوية الرئيسية؛ فالامتحانات النهائية لا تضع أهدافا للتعليم في المستقبل وهي لا تقدم تقريرا تشخيصيا تزيد من معرفة الطالب بنفسه، أو يشير إلى الأخطاء التي بمقدورته تصحيحها.

- لا تهتم الامتحانات إلا بقليل من أهداف المؤسسة المكونة، وإذا اعتبر الطلبة الامتحان التقويمي الرئيسي لهم فإنهم لا يعبؤون كثيرا بغير ذلك من الأهداف.

- إن الامتحانات تميل إلى وضع معيار واحد لجميع الطلبة، فالأسئلة واحدة للجميع مما يوحي للطالب بأن عليه الإجابة عنها كغيره من الطلبة. وهذا يتنافى مع المبدأ السليم القائل بوضع الأهداف متفقة مع قدرات الفرد وحاجاته وإعطاء كل فرد إحساسا بقيمته ونجاحه.

ويمكننا القول في الأخير، أن هذه جملة من المفاهيم والأسس التطبيقية التي يقوم عليها نظام التقويم في المنظومة التعليمية بصفة عامة، وفي النظام الجديد ل.م.د بصفة أخص.

وإذا أردنا أن نأخذ بالنظام الجديد نحو الارتقاء، فما على القائمين عليه من مسؤولين وأساتذة إلا العمل وتطبيق هذا العنصر الهام الذي يعد أحد ركائز التكوين الهادف، الذي يعتمد على التدريس بالكفاءات لا بالمهارات.

وأرجو أني قد أمتت بجوانب هذا الموضوع الهادف؛

وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

هوامش البحث:

- ينظر في موقعي موقعي www.cndp.dz/ar/apps/mourabi/edition.php بتاريخ 2007/03/19.

2 - ل م د أو (ليسانس - ماستر - دكتوراه) هو هيكل للتعليم العالي مستورد من البلدان الأنجلو ساكسونية، هذا الهيكل معمول به تدريجيا في بلادنا منذ سبتمبر 2004، ونظام التقويم هو سداسي. من موقع www.umbb.dz/page-lmd-arabe/forum.htm بتاريخ 2007/03/19.

3 - * إن جهاز نظام (ل.م.د.) يتضمن تعليما ذي قيمة جيدة وتسليم شهادات معترف بها سواء على المستوى الوطني أو العالمي بفضل نظام الوحدات القياسية، ومبدأ حركية الطلبة، وأيضا قابلية تحويل المكتسبات. يتم تنظيم الدراسة حسب عدة مسارات مرجعية موزعة على سداسيات. يتم بلوغ كل مستوى دراسي بالحصول على عدد معين من الوحدات القياسية.

ينظم التعليم في مسار تكويني في وحدات تعليمية (و.ت.). تطابق كل وحدة تعليمية مادة واحدة وتشتمل على قيمة محددة من الوحدات القياسية. تمتاز الوحدات التعليمية بقابلية الرسملة والتحويل. تستجيب الرسملة وقابلية التحويل لروح الحركية التي يجب أن تكون حاضرة في عروض التكوين مقترحة بذلك جسورا بين عدة مسارات تكوينية. وتتجزأ الدورة الأولى (الليسانس) إلى طورين مطابقين لمجموع 180 وحدة قياسية. التكوين القاعدي الأول، في مدة أربعة سدايسات أو

- كل طالب لم يتحصل على معدل معوض أكبر أو مساويا لـ **200/10.00** بعد الدورة الاستدراكية، يحتفظ بالوحدات التعليمية التي تحصل فيها على معدل أكبر أو مساوي لـ **20/10.00** .

ينظر في موقع www.lagh-lad/ar/architecture.htm و www.lagh-univ.dz@2006 بتاريخ: **2007/02/19**

4 - التقويم هو عملية تقييمية منهجية منظمة تحدث أثناء التدريس، وفي أثناء الموقف التعليمي، أو في نهايته بهدف تحسين عملية التعليم والتعلم ومعرفة مدى تقدم الطلبة، وهو العنصر الثالث من عناصر التدريس المبني على الكفاية. ينظر المرشد الفني لتدريس اللغة العربية، فيصل حسين العلي، ص 322، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 1998، والتدريس من أجل الكفاية، تأليف: هوارد سلفان، ونورمان هجنز ص 75، ترجمة: د. محمد عيد ديراني، ود. مصطفى محمد متولي، ط1، الرياض، 1414هـ-1993م.

5 - ينظر التصميم التعليمي -نظرية وممارسة-، د. محمد محمود الحيلة، ص 401، تقديم: أ.د. محمد ذيبان غزاوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

6 - ينظر المرجع نفسه، ص 401-402.

7 - ينظر المرجع نفسه، ص 402.

8 - ينظر التدريس أهدافه، أسسه، أساليبه، تقويم نتائجه وتطبيقاته، د. فكري حسن ريان، ص 336، عالم الكتب، سنة 1995.

9 - ينظر التصميم التعليمي، ص 403-404، والمرشد الفني لتدريس اللغة العربية، فيصل حسين العلي، ص 311.

10 - ينظر التصميم التعليمي، ص 404-407، والمرشد الفني لتدريس اللغة العربية، ص 311.

11 - ينظر التصميم التعليمي، ص 408.

12 - ينظر المرجع والصفحة نفسها، والتدريس أهدافه، أسسه، أساليبه، تقويم نتائجه وتطبيقاته، ص 340.

13 - ينظر التصميم التعليمي، ص 408، والتدريس أهدافه، أسسه، أساليبه، تقويم نتائجه وتطبيقاته، ص 341.

14 - ينظر التدريس أهدافه، أسسه، أساليبه، تقويم نتائجه وتطبيقاته، ص 341-342.

15 - ينظر التصميم التعليمي -نظرية وممارسة-، ص 408-409، وأساليب تدريس اللغة العربية، د. محمد علي الخولي، ص 156-157، السعودية، ط2، 1986، والمرشد الفني لتدريس اللغة العربية، ص 316-321.

16 - ينظر التدريس أهدافه، أسسه، أساليبه، تقويم نتائجه وتطبيقاته، ص 343-344.